



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل / كلية الآداب
مجلة آداب الرافدين

مَجَلَّةُ

آدَابِ الرَّافِدِينَ

مجلة فصلية علمية محكمة

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الموصل

العدد الرابع والثمانون / السنة الواحدة والخمسون
رَجَب - 1442هـ / آذار 2021م

رقم إيداع المجلة في المكتبة الوطنية ببغداد : 14 لسنة 1992

ISSN 0378- 2867

E ISSN 2664-2506

للتواصل:

radab.mosuljournals@uomosul.edu.iq

URL: <https://radab.mosuljournals.com>

المجلة العراقية للدراسات والبحوث

مجلة محكمة تعنى بنشر البحوث العلمية الموثقة في الآداب والعلوم الإنسانية باللغة العربية
واللغات الأجنبية

العدد: الرابع والثمانون السنة: الواحدة والخمسون رجب - 1442هـ / آذار 2020م

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور عمار عبداللطيف زين العابدين (المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

مدير التحرير: الأستاذ المساعد الدكتور شيبان أديب رمضان الشيباني (اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

أعضاء هيئة التحرير :

الأستاذ الدكتور حارث حازم أيوب	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور حميد كردي الفلاحي	(علم الاجتماع) كلية الآداب/ جامعة الأنبار/ العراق
الأستاذ الدكتور عبد الرحمن أحمد عبدالرحمن	(الترجمة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتور علاء الدين أحمد الغرابية	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الزيتونة/الأردن
الأستاذ الدكتور قيس حاتم هاني	(التاريخ) كلية التربية/جامعة بابل/العراق
الأستاذ الدكتور كلود فيننثز	(اللغة الفرنسية وآدابها) جامعة كرونبل آلب/فرنسا
الأستاذ الدكتور مصطفى علي الدويدار	(التاريخ) كلية العلوم والآداب/جامعة طيبة/ السعودية
الأستاذ الدكتور نايف محمد شبيب	(التاريخ) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ الدكتورة سوزان يوسف أحمد	(الإعلام) كلية الآداب/جامعة عين شمس/مصر
الأستاذ الدكتورة عائشة كول جلب أوغلو	(اللغة التركية وآدابها) كلية التربية/جامعة حاجت تبه/ تركيا
الأستاذ الدكتورة غادة عبدالمنعم محمد موسى	(المعلومات والمكتبات) كلية الآداب/جامعة الإسكندرية
الأستاذ الدكتور وفاء عبداللطيف عبد العالي	(اللغة الإنكليزية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
الأستاذ المساعد الدكتور أرثر جيمز روز	(الأدب الإنكليزي) جامعة درهام/ المملكة المتحدة
الأستاذ المساعد الدكتورة أسماء سعود إدهام	(اللغة العربية) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق
المدرس الدكتور هجران عبدالإله أحمد	(الفلسفة) كلية الآداب/ جامعة الموصل/ العراق

سكرتارية التحرير:

التقويم اللغوي: أ.د. لقمان عبدالكريم ناصر	— مقوم لغوي/ اللغة الإنكليزية
أ.م.د. أسماء سعود إدهام	— مقوم لغوي/ اللغة العربية المتابعة:
مترجم. إيمان جرجيس أمين	— إدارة المتابعة
مترجم. نجلاء أحمد حسين	— إدارة المتابعة

قواعد تعليمات النشر

- 1- على الباحث الراغب بالنشر التسجيل في منصة المجلة على الرابط الآتي:
<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=signup> .
- 2- بعد التسجيل سترسل المنصة إلى بريد الباحث الذي سجل فيه رسالة مفادها أنه سجّل فيها، وسيجد كلمة المرور الخاصة به ليستعملها في الدخول إلى المجلة بكتابة البريد الإلكتروني الذي استعمله مع كلمة المرور التي وصلت إليه على الرابط الآتي:
<https://radab.mosuljournals.com/contacts?action=login> .
- 3- ستمنح المنصة (الموقع) صفة الباحث لمن قام بالتسجيل؛ ليستطيع بهذه الصفة إدخال بحثه بمجموعة من الخطوات تبدأ بملء بيانات تتعلق به وبحثه ويمكنه الإطلاع عليها عند تحميل بحثه .
- 4- يجب صياغة البحث على وفق تعليمات الطباعة للنشر في المجلة. وعلى النحو الآتي :
 - تكون الطباعة القياسية على وفق المنظومة الآتية: (العنوان: بحرف /16 /المتن: بحرف /14 /الهوامش: بحرف /11)، ويكون عدد السطور في الصفحة الواحدة: (27) سطراً، وحين تزيد عدد الصفحات في الطبعة الأخيرة عند النشر داخل المجلة على (25) صفحة للبحوث الخالية من المصورتات والخرائط والجداول وأعمال الترجمة، وتحقيق النصوص، و (30) صفحة للبحوث المتضمنة للأشياء المشار إليها يدفع الباحث أجور الصفحات الزائدة فوق حد ما ذكر آنفاً .
 - تُرتَّب الهوامش أرقاماً لكل صفحة، ويُعرَّف بالمصدر والمرجع في مسرد الهوامش لدى وورد ذكره أول مرة، ويلغى ثبت (المصادر والمراجع) اكتفاءً بالتعريف في موضع الذكر الأول ، في حالة تكرار اقتباس المصدر يذكر (مصدر سابق).
 - يُحال البحث إلى خبيرين يرشّحانه للنشر بعد تدقيق رصانته العلمية، وتأكيد سلامته من النقل غير المشروع، ويُحال – إن اختلف الخبيران – إلى (مُحكِّم) للفحص الأخير، وترجيح جهة القبول أو الرفض، فضلاً عن إحالة البحث إلى خبير الاستتال العلمي ليحدد نسبة الاستتال من المصادر الإلكترونية ويُقبل البحث إذا لم تتجاوز نسبة استتاله 20% .
- 5- يجب أن يلتزم الباحث (المؤلف) بتوفير المعلومات الآتية عن البحث، وهي :
 - يجب أن لا يضمّ البحث المرسل للتقييم إلى المجلة اسم الباحث، أي: يرسل بدون اسم .
 - يجب تثبيت عنوان واضح وكامل للباحث (القسم/ الكلية او المعهد/ الجامعة) والبحث باللغتين: العربية والإنكليزية على متن البحث مهما كانت لغة البحث المكتوب بها مع إعطاء عنوان مختصر للبحث باللغتين أيضاً: العربية والإنكليزية يضمّ أبرز ما في العنوان من مرتكزات علمية .
 - يجب على الباحث صياغة مستخلصين علميين للبحث باللغتين: العربية والإنكليزية، لا يقلّان عن (150) كلمة ولا يزيدان عن (350)، وتثبيت كلمات مفتاحية باللغتين: العربية والإنكليزية لاتقل عن (3) كلمات، ولا تزيد عن (5) يغلب عليهنّ التمايز في البحث.
- 6- يجب على الباحث أن يراعي الشروط العلمية الآتية في كتابة بحثه، فهي الأساس في التقييم، وبخلاف ذلك سيُردّ بحثه ؛ لإكمال الفوات، أمّا الشروط العلميّة فكما هو مبين على النحو الآتي :

- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لمشكلة البحث في فقرة خاصة عنونها: (مشكلة البحث) أو (إشكالية البحث).
- يجب أن يراعي الباحث صياغة أسئلة بحثية أو فرضيات تعبر عن مشكلة البحث ويعمل على تحقيقها وحلها أو دحضها علمياً في متن البحث .
- يعمل الباحث على تحديد أهمية بحثه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها، وأن يحدّد الغرض من تطبيقها.
- يجب أن يكون هناك تحديد واضح لحدود البحث ومجتمعه الذي يعمل على دراسته الباحث في بحثه .
- يجب أن يراعي الباحث اختيار المنهج الصحيح الذي يتناسب مع موضوع بحثه، كما يجب أن يراعي أدوات جمع البيانات التي تتناسب مع بحثه ومع المنهج المتبع فيه .
- يجب مراعاة تصميم البحث وأسلوب إخراجته النهائي والتسلسل المنطقي لأفكاره وفقراته.
- يجب على الباحث أن يراعي اختيار مصادر المعلومات التي يعتمد عليها البحث، واختيار ما يتناسب مع بحثه مراعيًا الحدّثة فيها، والدقة في تسجيل الاقتباسات والبيانات الببليوغرافية الخاصة بهذه المصادر.
- يجب على الباحث أن يراعي تدوين النتائج التي توصل إليها ، والتأكد من موضوعاتها ونسبة ترابطها مع الأسئلة البحثية أو الفرضيات التي وضعها الباحث له في متن بحثه .
- 7- يجب على الباحث أن يدرك أنّ الحُكْمَ على البحث سيكون على وفق استمارة تحكيم تضمّ التفاصيل الواردة آنفًا، ثم تُرسل إلى المُحكِّم وعلى أساسها يُحكّم البحث ويُعطى أوزانًا لفقراته وعلى وفق ما تقرره تلك الأوزان يُقبل البحث أو يرفض، فيجب على الباحث مراعاة ذلك في إعداد بحثه والعناية به .

تنويه:

تعبّر جميع الأفكار والآراء الواردة في متون البحوث المنشورة في مجلّتنا عن آراء أصحابها بشكل مباشر وتوجهاتهم الفكرية ولا تعبّر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير فاقضى التنويه

رئيس هيئة التحرير

المحتويات

الصفحة	العنوان
بحوث اللغة العربية	
56-1	الأشعار الأندلسية المتنازع في نسبتها صالح جزّار ورشاً الخطيب
89 -57	تمثيلات النسق الشعري في قصيدة مكابذات ليلي في العراق لبشرى البستاني إخلاص محمود عبدالله
131 -90	الخطاب المقدماتي عند الناقد عزالدين إسماعيل رائد فؤاد طالب الرديني
212 -132	ظاهرة التصغير في معجم الصحاح للجوهري(ت 393هـ) دراسة وصفية تحليلية نبيلة شكر المعاضيدي
244 -213	الإخوانيات عند شعراء من الإمارة الحميدية الكردية رشاد كمال مصطفى كمال العقراوي
274 -245	المباحث الدلالية عند ابن فارس في كتاب ((الصاحي)) عبدالرحيم أحمد الأمين
296 -275	الأدب الأندلسي في دراسات بالنتيا: كتاب (تأريخ الفكر الأندلسي) مثلاً سعدية أحمد مصطفى
332 -297	التَّوَنُّقُ اللُّغَوِيُّ عِنْدَ الأَزْهَرِيِّ فِي كِتَابِهِ (تَهْنِيبُ اللُّغَةِ) - الرُّؤْيَةُ وَالْمُشَاهَدَةُ أَنْمُودَجًا - فاتن محمد خيري الحيايي
348 -333	الجذور الثلاثية التي زادت على ثلاثة معانٍ في مقاييس اللّغة- أَلْفَاظُ الذَّهَابِ أَنْمُودَجًا وضّاح علي الجحيشي
بحوث التاريخ والحضارة الإسلامية	
369 -349	مصطفى اسماعيل ودوره في سقوط تونس 1853-1881 سعد توفيق عزيز البزاز
400 -370	العلاقات الليبية- السوفيتية 1969-1991 نهاية محمد صالح
440 -401	العلاقات اليوغسلافية - الأمريكية إبان حكم جوزيف بروز تيتو (1945-1980م) عبد شاطر عبد الرحمن المعماري
462 -441	دور الأتراك السياسي والعسكري في عصر أمرة الأمراء (324 – 334هـ/ 936 – 946م) إسماعيل محمد الجبوري
497 -463	مشروع دولة اليونان الكبرى 1830 -1922 أكرم جمعة صالح
بحوث علم الاجتماع	
529 -498	الجرائم المستحدثة وآليات التعامل معها من قبل الشرطة المجتمعية: دراسة ميدانية في مدينة الموصل حسن انهير عيدان ووعد إبراهيم خليل
بحوث المعلومات والمكتبات	
57-530	قياس جودة الخدمات المكتبية باستخدام (LibQUAL+®): المكتبة المركزية لجامعة

	بغداد أنموذجاً	تيسير فوزي رديف
بحوث القانون والعلوم السياسية		
595 -571	الإعلام ودوره في السلم الأهلي	هدى هادي المجمعى

ظاهرة التصغير في معجم الصحاح للجوهري (ت 393هـ)

دراسة وصفية تحليلية

نبيلة شكر المعاضيدي*

تاريخ التّقديم: 2020/11/26

تاريخ التّقديم: 2020/10/30

المستخلص:

تعدّ المعاجم مصدراً مهماً، وميداناً رحباً، وثروة لغوية هائلة؛ لما تحويه من مفردات تمثل تراثاً خالداً، تكشف لنا عن ثروة لغوية في مجالات اللغة المختلفة، وقد تنوعت أشكالها، واختفت مناهجها، وتفرعت اختصاصاتها، وازدادت أهميتها مع مرور الزمن. وقد وقع اختيارنا على أحد هذه المعاجم لعلم من أعلام اللغة العربية في القرن الرابع الهجري، وهو الجوهري صاحب معجم الصحاح، والذي عُرف عنه أنّه يزّوج بين اللغة والنحو والصرف، فكانت له دراية واسعة بكلّ هذه العلوم، وهذا ما جعلنا نجمع آراءه في التصغير في بحثنا هذا، والتصغير ليس مجرد تغيير ونحوير في بنية وصيغة الكلمة وإنما يؤدي به ليدل على دلالات متنوعة متضادة-أحياناً-م تحمّلها صيغة صرفية أخرى. منها: التحقير، وتقليل العدد والكمية، وتقريب الزمان والمكان، والتحبب، والترجم، والتعظيم، وقد اهتم علماء العربية بدراسة مبانيه ومعانيه، فكانت دراستهم تركز على المعنى من خلال المعنى. وقد وضع العلماء قواعد خاصة لهذه الظاهرة أشار الجوهري إلى معظمها في صحاحه من خلال ذكر تصغير المفردات التي يشرح معانيها، لذلك هدف البحث إلى إبراز هذا الجانب عند ذلك بلادرأج رأيه في أول المسألة، مع بيان آراء العلماء في ذات المسألة إن وجدت؛ بغية الإحاطة بمسائل التصغير التي من شأنها أن تُثري الدرس الصرفي.

الكلمات المفتاحية: الجوهري، الصحاح، التصغير.

* أستاذ مساعد، قسم اللغة العربية، كلية التربية، جامعة خربوك.

المقدمة:

أحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلم البشرية نبينا
محمد وعلى آله وصحبه الأظهر ومن سار على نهجهم إلى يوم الدين، أما
بعد:

بعد معجم الصحاح من أهم معاجم القرن الرابع الذي ابتكر فيه ترتيب
المعجم على الأبجدية مع طرح نظام اشتقاقيات، وترتيب الكلمات حسب
أواخرها، وهو من المعاجم الفريدة التي سارت بها أركان. كما شهد بذلك
أئمة هذا الشأن؛ وما يتضمنه الكتاب من آراء صرفية للجوهري⁽¹⁾ جديرة
بدراسة والتحليل، لذا فإن هذا البحث قد انصب على دراسة المسائل
الصرفية المتعلقة بالتصغير بوصفه بحثاً صرفياً مهماً في محاولة تكشف
عن الآراء المتعددة حول هذا المبحث.

وتكمن مشكلة البحث في أن ظاهرة التصغير في الصحاح تستدعي منا
نقسي آراء العلماء التي جاءت مناقشة تمسالة نفسها. وتحليلها بدقة

1 - هو اسماعيل بن حماد أبو نصر الفارسي الجوزي، وهو ابن أخت إبراهيم الفارسي صاحب
(ديوان أتاب) أحد العربنة عن أبي سعيد السيرافي والفارسي واللغة عن خاتمه القزازي، أصله
من (قزاق في خازنستان حالياً) ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز فطاف تبليبة، وعاد إلى
خراسان، ثم أقام في نيسابور. وصنع جناحين من خشب وربطهما بحبل، وصعد سطح داره، وتلوى
في ثمان: لقد صنعت ما لم أسبق إليه وساطير الساعة، فتأبط الجساجين وتبسط يدهما، فحاشه
اقتراحه. فسقط إلى الأرض قتلاً. ومن مؤلفاته: تاج اللغة وصحاح العربية، وكتاب في العروض
سماه (عروض الورقة) ومقدمته في النحو. وله شعر. ينظر: أوقاي بالواقيات، صلاح الدين خليل بن
أبيت بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرساوط وشركي مصطفى، دار إحياء التراث -
بيروت، 1420هـ - 2000م: 69/9، والأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس،
الزركلي، ط5، دار العلم للملايين، 2002م: 313.

وصولاً إلى فهم أعمق من المسألة، وانتوصل إلى مدى موافقة الجوهري لآراء العلماء أو مخالفتها. فضلاً عن توضيح ما جاء مختصراً وموجزاً من المسائل واستيفائها، أو كان مبهماً منها، ويمكن تلخيص الأسئلة التي سيجيب عليها البحث بما يأتي:

1- ما الآراء الصرفية والتوجهات الخاصة بموضوع التصغير التي تضمنها معجم الصحاح؟

2- ما أثر هذه الآراء في الدرس الصرفي؟

3- هل الخلاف الصرفي حاضر في هذا المعجم؟

4- ما الأسباب المؤدية إلى اختلاف الآراء في معالجة موضوع التصغير؟

وتتفق أهمية الموضوع من محاور عدة رئيسية، فهو معنًى بدراسة بحث صرفي مهم ألا وهو التصغير، والتي تعكس آراء عالم ذي مكانة عالية من العلم والدراية في اللغة. فضلاً عن إبراز المسائل الخلافية التي عرض لها الجوهري في معجمه والإطلاع على آراء العلماء الآخرين في هذا الموضوع؛ ولا ننسى أهمية التحليل الصرفي في إثراء الدراسة، والكشف عن قيم فنية وجمالية في اللغة.

وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه على مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، تضمن التمهيد نبذة عن التصغير في العربية وتعريفه لغة واصطلاحاً وحكمه وأوزانه وأغراضه وشروطه، وبما أن التصغير نوعان: أصلي، وتصغير ترخيم. ولأنّ منهما طريقة خاصة به، فقد خصصنا المبحث الأول لدراسة مظاهر التصغير الأصلي كما وردت في معجم الصحاح أمّا المبحث الثاني فقد كان مخصصاً لدراسة تصغير الترخيم، ثم جاءت الخاتمة التي عرض فيها أهم نتائج الدراسة.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يعتمد على الإحصاء والاستقراء والتصنيف والتحليل والاستنتاج، لمناسبته لأهداف وطبيعة هذه الدراسة.

والحمد لله أولاً وآخراً وظاهراً وباطناً كما يحب ربنا ويرضى، وصلّى
الله وسلّم على خير خلقه نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

التمهيد:

التصغير لغة مصدر (صغّر) المزيد بحرف واحد، بمعنى التقليل، وهو عكس
التكبير، واصطلاحاً فهو: ((عبارة عن تغيير الاسم ليبدل عن صغر المسمى وقلة
أجزائه...))⁽¹⁾، وقال الجرجاني إنه: ((تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً،
أو ثقيلًا، أو تقريبًا، أو تكريمًا، أو تنطيقًا، كرجيل، وذريهمات، وقبيل، وفونيق،
وأخرى))⁽²⁾، وكان المتقدمون من النحويين يترجمونه بـ ((التحقير))، قال
الخليل: ((وتحقير الكلمة تصغيرها))⁽³⁾، وقال سيبويه: ((اعلم أن تحقير ذلك كتحقير ما
كان عنى ثلاثة أحرف ولحقته ألف التثنية))⁽⁴⁾، ويقول المير: ((وتقول العرب في
تحقير شفه شفهة))⁽⁵⁾، ويقول ابن جنى: ((وإنما حمل التحقير في هذا على
التكسير))⁽⁶⁾، وقال في موضع آخر: ((ألا ترى أن كل واحد من مثالي التحقير والتكسير

1 - نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهتي (ت 531هـ)، ط1، دار الكتب
العلمية - بيروت، 1412 - 1992 م: 70.

2 - التعريفات، علي بن محمد بن عتي الزويل الشريف الجرجاني (ت 816هـ)، ط1، دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان، 1403 هـ - 1983 م: 60.

3 - العين، أبو عبد الرحمن الفخول بن أحمد بن عمرو بن سويد الفراهيدي (ت 75 هـ)، تحقيق: د.
مهدي المقزومي، و د. إبراهيم السلماسي، دار مكتبة الهلال: 43/3.

4 - التكميل، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، المقتضب سيبويه (ت 180 هـ)،
تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخديجي، القاهرة، 1408 هـ - 1988 م: 419/3.

5 - المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بتمبيرد (ت 285 هـ)،
تحقيق: محمد عبد الخالق عطية، عالم الكتب - بيروت: 241/2.

6 - الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني تموهلي (ت 393 هـ)، ط4، مؤسسة المصرية العامة
للكتاب: 1/355.

عروضاً للواحد))⁽¹⁾، واستعمل الزمخشري مصطلح التحقير للدلالة على التصغير في قوله: ((وَكُنْ اسْمٌ عَلَى حَرْفَيْنِ فَإِنْ اتَّحَقَّرَ يَرُدُّ إِلَى أَصْلِهِ حَتَّى يَصِيرَ إِلَى مِثَالِ فُعَيْلٍ))⁽²⁾، والتصغير والتحقير من المصطلحات المترادفة عند ابن يعيش إذ قال: ((اعلم أن التصغير والتحقير واحد))⁽³⁾.

ونما كان التصغير وصف في المعنى فقد ألحق بالمشقات. وهذا التغيير في التصغير مخصوص بظراً على بنية الاسم التعريب فيجعله على وزن: فُعَيْل، أو: فُعَيْل، أو فُعَيْل بالطريقة الخاصة التوادية إلى هذا التغيير وذلك يضم الحرف الأول، وفتح الحرف الثاني، وإضافة ياء ساكنة بعد حرفين من البناء إذا كان الاسم ثلاثياً، وكسر الحرف الثالث إذا كان الاسم رباعياً، وإطالة للكسرة التي تلي العين الثانية، وهو لتصغير ما زاد على أربعة أحرف، والثلاث منها واو أو ألف أو ياء، وتسمى الأوزان الثلاثة صيغ التصغير: لأنها مخصصة به. ونستجارية على نظام الميزان التصرفي العام⁽⁴⁾، وقد حلول السيرافي تحليل إيقاع هذه الحركات على الاسم المراد تصغيره بأنهم ضموا الحرف الأول لأنهم لما فتحوا في التفسير لم يسبق إلى الكسر والضم، فكان الضم أولى بسبب الياء والكسرة بعدها في الأكثر، وهي أشياء متجانسة. وتجانس الأثنياء مما يستقل⁽⁵⁾، وفي السيلقي نفسه قال الأبهاري: ((إن قال قائل: لم ضم أول الاسم المُصَغَّر؟ قيل لوجهين: أحدهما: أن الاسم المصغر يتضمن

1 - المصدر نفسه: 271/3.

2 - المعجم في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جسر الف، (ت: 538هـ) تحقيق: د. علي بو متحم، ط1، مكتبة الهلال - بيروت، 1993م: 1/253.

3 - شرح المعجم، يعقوب بن علي بن يعيش ابن أبي السراية محمد بن علي، أبو إيقاع، موفق اثنين الأندلسي الموصلي، المعروف بابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1422 هـ - 2001 م: 114/5.

4 - ينظر: كتاب: 415/3 أبو النحر توافي، مجلس حسن (1398هـ)، ط1، دار المعارف: 683/4.

5 - ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السوراني الحسن بن محمد بن المرزبان (ت: 368هـ)، ط1، تحقيق: أحمد حسن مهدي، عتي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2008 م: 166/4.

المكبر، ويدلُّ عليه، فأشبهه فعل ما ثم يُسمِّ فاعله: فكما يُبنى أول فعل ما لم يسم فاعله على الضمِّ، فكذلك أول الاسم المصغر.

والوجه الثاني: أنَّ التصغير لما صيغ له بناءً، جُمع له جميع الحركات، فينسى الأول على الضم، لأنَّه أقوى الحركات، ويبنى الثاني على الفتح تبييناً للضمَّة، ويبنى ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة أحرف، دون ما كان على ثلاثة أحرف؛ لأنَّ ما كان على ثلاثة أحرف، يقع ما بعد الياء منه حرف الإعراب. فلا يجوز أن يبنى على الكسر⁽¹⁾.

أما عن علة زيادة الياء الساكنة دون غيرها من أصوات المد فقد قال: ((إنما كانت ياء؛ لأنَّهم لما زادوا الألف في التكسير؛ والتصغير والتكسير من اد واحداً زادوا فيه الياء؛ لأنَّها أقرب إلى الألف من الواو. وإنما كانت ساكنة ثالثة؛ لأنَّ ألف التكسير لا تكون إلا كذلك⁽²⁾)).

وللتصغير غرضان. الأول: تظهير، وهو الاختصار، قال الأسترآبادي: ((واعلم أنه قصدوا بالتصغير والتنسية الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك؛ إذ قوتهم رُجيل أخف من رجل صغير، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة، وفيهما معنى التصفة كما ترى⁽³⁾)).

والثاني: معنوي، منها التحقير نحو: رُجيل تحقيراً لرجل، والتقليل نحو: ذرئهمان تصغيراً لذرأهم، وتقريب الزمان والمكان نحو: قَبيلَ المغرب، وقويك وذويين؛ وذهب سيبويه إلى أن الزمان والمكان لا يصغران بل يقربان، أي يقرب زمان من زمان، ومكان من مكان. إذ يقول: ((واعلم أنك لا تحقر في تحقيرك هذه الأسماء التحين،

1 - اسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن محمد بن عبيد الله الأتصاري، أبو البركات، كمال الدين الأمازيغي (ت 577هـ)، ط1، دار الأوقاف بن أبي الأرقم، 1420هـ - 1999م: 253.

2 - المصدر نفسه: 253-254.

3 - شرح تافية ابن العلي، محمد بن الحسن الرهسي الأسترآبادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزمخرفي، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، 1395 هـ - 1975م: 1/192.

ولكنك تريد أن تقرب حيناً من حين، وتقلل الذي بينهما؛ كما أنك إذا قلت: ذُوَيْسَنَ ذلك، وفُوَيْسَ ذلك؛ فإتماً تقرب الشيء من الشيء وتَقَلَّلَ الذي بينهما وليس المكان بالذي يحفر. ومثل ذلك قَبِيلٌ ويُعِيد. فلما كانت أحياناً وكانت لا تمكن، وكانت لم تحفر: لم تمكن على هذا الحد تمكن غيرها⁽¹⁾، ومن معاني التصغير التعطف والتلطف كقوله صلى الله عليه وسلم: (أصيحلي أصيحلي)⁽²⁾، وأضفاف الكوفيين للتصغير معنى التعظيم كقول الشاعر⁽³⁾:

وكل ناس سوف تدخر بينهم ذُوَيْهِيَّةٌ تصغرُ منها الأمل

يريد الموت؛ ولا داعية أعظم من الموت. ومن هذه المعاني التمدح كقول الخليل بن المنذر يوم المنيفة: (أنا جَدَيْتُهَا المُحَكَّكُ، وَغَدَيْتُهَا المُرَجَّبُ)⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لشروط التصغير فهي أن التصغير خاص بالأسماء وحدها؛ فلا تصغر الأفعال ولا الحروف؛ لأن التصغير وصف في المعنى، والفعل والحرف لا يوصفان، ويشترط في الاسم الذي يراد تصغيره أن يكون معرباً، فلا تصغر قِيَاساً - الأسماء المعينة؛ كالضمان؛ وكأسماء الاستفهام. وأسماء الشرط... وغيرها من المياني - إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً؛ فيقتصر على التوارد منه. وأن لا يكون على وزن من أوزان التصغير؛ فلا يصغر نحو: كَمَيْت، وَمُؤَيَّمِن، وَمَسِيْطِر؛ لأنه شبيه بصيغ التصغير⁽⁵⁾، وأن يكون قابلاً للتصغير؛ فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله تعالى

1 - التكتاب: 485/3.

2 - صحيح مسلم، مسند بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. رقم الحديث (2304): 1800/4.

3 - ديوان لبيد بن ربيعة العامري. لبيد بن ربيعة بن مالك (ت41هـ)، ط1، أعنى به: حمدو طغسان، دار المعرفة، 1425هـ - 2004م: 85.

4 - صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي. تحقيق: محمد زهير بن ناصر، ط1، دار فوق النجاة، 1422هـ: 168/8. وشرح التافية: 190/1.

5 - ائثار الجوهري التي ثلاث كلمات من هذا النوع وهي: كَمَيْت، وَمُؤَيَّمِن، ونظير: الصجاج حاج تلقاة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارسي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4، دار العلم للملايين - بيروت، 1407 هـ - 1987 م: 262، 263/1، 1000/3.

قال الجوهري: ((والقوياء: داءٌ معروف يتفتّر وينسج. يُعالج بالريق؛ وهي مؤنثة لا تتصرف؛ وجمعها قُوب... فمن قال قُوباءً ياتحريك قال في تصغيره قُوباء، ومن سكن قال قُوبى))⁽¹⁾.

وفي قُوباء لغتان: من العرب من يقول قُوباء فيفتح الواو والألف ثنائيت في هذه اللغة لا غير؛ فيقول في تصغيره قُوباء؛ لأن تصغير ما تحقته ألفاً ثنائيت وكان على ثلاثة أحرف حكماً واحداً كيف اختلفت حركاته⁽²⁾؛ ومنهم من يقول قُوباء فيسكن الواو ويصرفه والهمزة تخر الثائيت منقلبة من ياء منحق بـقُرطاس كلن أصله قُوباي بمنزلة قُرطاس؛ فيقال في تصغيره: قُوبى كما يقول قُرطيس⁽³⁾.

3- تصغير ما كان على ثلاثة أحرف وتحقته الألف

قال الجوهري: ((قال سيديويه: معزى منون مصروف. لأن الألف للإحراق لا للتأنيث، وهو منحق يدرهم على فعول؛ لأن الألف الملحقة تجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة؛ بدل على ذلك قولهم معيز وأريط في تصغير معزى وأرطى في قول من نون، وكسروا ما بعد ياء التصغير؛ كما قاتوا دريهم، ولو كانت للتأنيث لم يقلبوا الألف ياء كما لم يقلبوا في تصغير حبلنى وأخرى))⁽⁴⁾.

الألف في معزى وأرطى للإحراق، قال أبو عثمان المازني: ((والألف تلحق بينات الثلاثة آخراً؛ فتلحقها بالأربعة من الأسماء نحو معزى وأرطى. فمعزى ملحقة بهجرع، وأرطى ملحقة بجعفر))⁽⁵⁾، والدليل على زيادتها قولهم: أديم مأروط أي قد ذبح

1 - الصحاح: 1/ 206-207.

2 - ومن التكرارات التي تنطبق عليها قاعدة تصغير ما تحقته علامة التأنيث التي أشار إليها الجوهري: تصغير التكرار على التكرار، والتدهن على التدهن، والتجبياء على الجبياء، ينظر: الصحاح: 1/ 228، 5/ 1924، 6/ 2226.

3 - الأصول في النحو، محمد بن العربي بن سبيط التتوي المعروف بدين السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين عفتي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت: 3/ 41.

4 - الصحاح: 2/ 896.

5 - المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، ط1، دار انحاء التراث القديم، 1954م: 35-36.

بالأرطى، وهو شجر معروف وليس في معزى وأرطى إلا لغة واحدة، تتون في النكرة وكذلك كلهم بصرف⁽¹⁾.

ولمّا كانت هذه الألف لغير التانيث لذلك يكسر الحرف بعد ياء التصغير وتقلب الألف ياء ثم تحذف الياء كما تحذف للتونين في قاض لإجتماع الساكنين، وهو إثاء الساكنة والتونين فيقال في معزى: معيز، وفي أرطى: أريط بخلاف الألف التي للتانيث فإنه لا يكسر ما قبلها فيقال في تصغير حبي على حبيتي لأنها بمنزلة تاء التانيث⁽²⁾.

4- تصغير المؤنث المعنوي

المؤنث على نوعين مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة. والأصل في كل مؤنث أن تلحقه علامة التانيث للفرق بين المذكر والمؤنث، نحو: قائم، وقائمة. وأما ما لا علامة فيه للتانيث: فنحو: هند، وعناق، وقدّر فإن التاء فيه مقدرّة مرادة، وإنما حذفت من اللفظ: للاستغناء عن العلامة باختصاص الاسم بالمؤنث. والمؤنث على ضربين: ثلاثي ورباعي، فالثلاثي نعم تقدير التاء فيه بشينين: بالتصغير وبالإسناد، وأما التصغير فإن كل اسم مؤنث عنى ثلاثة أحرف تصغر بالتاء. كانت التاء في مكبره أو لم تكن، نحو قوتك في هند هنّدة، فيردّ إلى الأصل في التصغير، فتلحقه العلامة، تثنى تصريفه على أصنّه، وإنما لحقت التاء في تصغير المؤنث إذا كان عنى ثلاثة أحرف، لأن أصل التانيث أن تكون بعلامة، ولخفة الثلاثي ولما اجتمع هذان الأمران ظهرت العلامة المقدرّة لذلك، واشترط سيويوه عند إلحاق التاء بهذه الأسماء أن لا يؤدي هذا الإلحاق إلى ليس، ولأى يكون هذا المصغر الثلاثي وصفاً للمذكر في أصل وضعه⁽³⁾. وفي السياق نفسه قال المبرد: ((اعلم أنه ما كان من ذلك لا علامة فيه فإنك إذا صغرته ألحقته بياء التانيث التي هي في الوصل تاء وإن كان بهاء التانيث ثلاثة أحرف فقد ذهب منه حرف لأن الهاء لا يعتد بها فيلزمك في التصغير رد ذلك

1 - بتغر: الكتاب: 3/211، والاصول في النحو: 2/84.

2 - بتغر: الكتاب: 3/419، والاصول في النحو: 3/40.

3 - بتغر: كتاب: 2/230.

أُحْرَفُ}}⁽¹⁾. فَإِنْ زَادَ عِدَدَ حُرُوفِ الْإِسْمِ الْمُؤَنَّثِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَافٍ كَانَ تَصْغِيرُهُ بِغَيْرِ تَاءٍ، مِثْلُ: زَيْبٍ وَزَيْبَتٍ وَعَقْرِبٍ وَعَقْرِبَةٍ. وَلَعَلَّ الْمُنَاجِمَ مِنَ الْخَاطِئِ الْهَاءِ هُنَا الْحَرْفُ الرَّابِعُ طَالَتْ الْكَلِمَةُ بِهِ فَاقْتَبَهُ تَاءُ التَّائِيثِ حَتَّى صَارَ عَوْضًا عَنْهُ، وَأَمَّا الْإِسْمَانِ، فَكَقَوْلِكَ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ، وَالْكَسْرُ الْغَدْرُ؛ وَحَاصِلُ هَذَا السَّمَاعِ⁽²⁾.

وَمِنْ مَوَاضِعِ تَصْغِيرِ الْإِسْمِ التَّلَاثِيِّ الْمُؤَنَّثِ⁽³⁾ عِنْدَ الْجَوْهَرِيِّ: ((الْقَهْرُ: الْحَجَرُ مَلءُ الْكُفِّ، يَذْكَرُ وَيؤْنَّثُ، وَالْجَمْعُ أَقْهَارٌ، وَكَانَ الْأَصْمَعِيُّ يَقُولُ: فَهْرَةٌ وَفَهْرٌ، وَتَصْغِيرُهَا قَهِيرَةٌ))⁽⁴⁾.

وَقِيلَ الْقَهْرُ قَدْرٌ مَا يَدُقُّ بِهِ الْجُوزُ وَتَحْوِذٌ، وَقِيلَ عَمَّ الْحَجَرِ مُطْلَقًا، وَعَامَّةُ الْعَرَبِ تَوْنُهُ وَتَصْغِيرُهَا قَهِيرَةٌ⁽⁵⁾. وَقَالَ الْفَرَّاءُ إِنَّهُ يَذْكَرُ وَيؤْنَّثُ⁽⁶⁾. وَقَدْ وَقَعَ مَذْكَرًا فِي قَوْلِ أُمِّ جَمِيلَ لِأَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((ثُو وَجَدْتُ صَاحِبِكَ تَشَدَّدْتَ رَأْسَهُ بِهَذَا الْقَهْرِ))⁽⁷⁾.

قَدَّرَ الْجَوْهَرِيُّ: ((وَالنَّصْفُ بِالتَّحْرِيكِ: الْعِرَاقُ بَيْنَ الْحَدِيثَةِ وَالْمَسْنَةِ، وَتَصْغِيرُهَا نُصَيْفٌ بِلَا هَاءٍ، لِأَنَّهَا صِفَةٌ))⁽⁸⁾.

1 - المختضب: 2/240.

2- ينظر: شرح المنفصل: 3/364.

3 - ومن الكلمات التي تنطبق عليها قاعدة تصغير الاسم التلثي المؤنث التي أشار إليها الجوهري: تصغير لقب علي قتيبة، ومن على سبيل المثال: ينظر: الصحاح: 1/198، 5/2140.

4 - الصحاح: 2/784.

5 - ينظر: العين: 4/45. ولسان العرب، محمد بن مقدم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين بن منظور الأصبهاني (ت 711هـ)، ط3، دار صادر - بيروت، 1414 هـ: 5/66.

6 - ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، دار إحياء التراث العربي - بيروت، 2001م: 6/151.

7 - تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد التراز الحسيني، أبو القاسم، المنتخب بمرتضى، الأبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار إهداية: 13/353.

8 - الصحاح: 4/1432.

انْتَصَفَ مِنَ النَّسَاءِ كَمَا ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ هِيَ الَّتِي تَكُونُ الَّتِي بَيْنَ الْحَدِثَةِ وَالْمُسْنَةِ، وَقِيلَ هِيَ الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ خُمُسًا وَأَرْبَعِينَ وَنَحْوَهَا، وَقِيلَ: الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ خُمْسِينَ، وَالتَّيْمَانُ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ يَجْرَهُ اسْتِغْلَاقٌ وَهَذَا لَا اسْتِغْلَاقَ لَهُ. وَالتَّجْمَعُ أَنْصَافٌ وَنُصُفٌ وَنُصْفٌ⁽¹⁾. وَالتَّصْفِيفُ مِنَ التَّصْفِيفِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْمُؤَنَّثِ بِغَيْرِ تَاءٍ كَامِرَةً حَائِضٌ وَطَاهِرٌ، وَفِي قَصِيدَةِ كَعْبٍ⁽²⁾:

شَدَّ ائْتِهَارَ ذِرَاعِي عِيْظَلِ نَصْفٍ قَامَتْ فِجَالِيهَا نَكْدًا مَثَاكِلِ

وَتَصْغِيرِ نَصْفٍ نُصِيفٍ يَلَا هَاءَ، وَالْأَصْلُ: نُصِيفَةٌ بِالتَّاءِ، وَكَذَلِكَ خَلِيقٌ لَكِنْ لَمْ تَوْضِعْ ائْتَاءً: لِأَنَّهَا صِفَةٌ، فَهِيَ مَذْكُورَةٌ وَصِفٌ بِهِيَ مُؤَنَّثَةٌ، فَجَعَلُوا لِهَذِهِ الْأَوْصَافِ - وَإِنْ كَانَتْ صِفَاتٌ إِثْنًا - حُكْمَ الْمَذْكُورِ: فَاقْتَضَى أَلَّا تَلْحَقَهَا ائْتَاءٌ فِي التَّصْغِيرِ وَإِنْ جَرَتْ عَنِ الْمُؤَنَّثِ، فَيَقَالُ فِي حَائِضٍ وَطَاهِرٍ وَطَامَتْ وَنَحْوَهَا إِذَا صَغُرَتْ تَصْغِيرَ التَّرْخِيمِ: حَوِيضٌ وَطَهِيْرٌ وَطَمِيْثٌ، وَفِي نَصْفٍ: نُصِيفٌ، وَفِي خَلْقٍ خَلِيقٌ فَلَا تَلْحَقُ تَاءٌ أَصْلًا. وَهَذِهِ الصِّفَاتُ عِنْدَ سَبِيْوِيَهٍ جَارِيَةٌ عَنِ الْمَذْكُورِ تَقْدِيرًا فَيَقَالُ: هَذَا رَجُلٌ نَصْفٌ، وَالْمَلَاظِظُ أَنْ مَشَارَكَةَ الْمَذْكُورِ فِي صِفَتِهِ لَمْ تَغْلِبْ عَلَيْهِ. وَالتَّدْلِيْزُ أَنَّهُ لَوْ صَغُرَ الضَّمْرُ تَرْخِيمًا لَمْ يَقُلْ ضَمِيْرَةٌ. وَكَذَلِكَ الْوَصْفُ بِالْمَصَادِرِ نَحْوُ: امْرَأَةٌ عَدْلٌ وَرِضَاٌ وَرُؤُوسٌ وَفَطْرٌ: وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْأَنْبَاءِ التَّنْكِيرُ: فَالْمَصَادِرُ بِالْقِيَةِ عَلَى أَصْلِهَا: لِأَنَّ الْوَصْفَ بِهَا وَصْفٌ بِالْجِنْسِ وَهُوَ مَذْكُورٌ: فَلِيَسْتِمْ يَمُؤَنَّثَةٌ فِي الْحَقِيْقَةِ وَإِنْ كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى الْمُؤَنَّثِ فِي اللَّفْظِ، فَمِنْ تَخْرُجِ إِذْنٍ عَنْ أَصْلِهَا فَيَقَالُ فِي عَدْلٍ: وَفِي رِضَاٍ: رِضِيٌّ⁽³⁾.

قال الجوهري: ((واليمين: يمين الإنسان وغيره، وتصغير اليمين يُمين، بالتشديد بلا هاء، وأما الذي في حديث عمر رضي الله عنه: زدتنا أمنا بيمينتيها من الهيب

1 - ينظر: لسان العرب: 9/332.

2 - ديوان كعب بن زهير، صفة: الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين العسكري، فذكره ووضع هوأشبه وفهارسه: د. حنا نصر الحنفي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 414هـ - 1994م: 35.

3 - ينظر: الكتاب: 3/482، والمساعد على تهويل اللوائد، بهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، ط1، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المنشي، جدة)، 1405هـ: 3/534.

فيقول: إنه أراد بيمينيتها تصغير يميني. فليبدل من الياء الأولى تاء إذ كانتا للتأنيث⁽¹⁾.

اختلف العلماء في (يمينيتها) فوجه الكلام عند أبي عبيد أن يكون (يمينها) بالشد؛ لأنه تصغير يمين وتصغيراً لواحد: يمين بلا همزة. ولكنه قال (يمينها): على تصغير الترخيم⁽²⁾. ورد ابن سيده هذا الكلام قائلًا: ((كون القياس يمينها ليس بلام لأن يمينها يكون على تصغير يمين أو يمين تصغير الترخيم بشرط تصغير الترخيم أن يحدف فيه جميع الزوائد فإذا حدفت الزوائد من يمين أو يمين بقيت ثلاثة أحرف وكلاهما مؤنث وحكم المؤنث الذي على ثلاثة أحرف إذا صغر أن يكون بالهاء إلا ما شد⁽³⁾). ويرى الرضي أن تصغير الترخيم شاذ؛ لما فيه من الإلياس⁽⁴⁾.

وهو عند الأزهري تصغير (يمينين) تشبيه (يمينه) فيعد أن صغرها على (يمينه) حثاها فقال: يمينين⁽⁵⁾. وهو عند ابن بري تصغير (يمينين) تشبيه (يمينه) ويجوز أيضا أن يكون تصغير (يمين) تصغير الترخيم ثم تشبيه المصغر⁽⁶⁾.

وأحسن الوجود والراجح فيما يظهر لنا كلام الأزهري لورود السماع بها؛ ونما نقل عن ابن بري من أن ((يمينيتها) مخففة، وهي تصغير يمينين تشبيه يمينه، يقال: أعطاد يمينه من الطعام أي أعطاد الطعام بيمينه ويد ميسوطة. ويقال: أعطى يمينه

1 - الصحاح: 221/6.

2 - ينظر: غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام، بيروت (224هـ)، تحقيق: د. حسين محمد محمد شرف، مراجعة: أ. عبد السلام هارون، ط1، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1404 هـ - 1984 م: 258/3.

3 - المحكم والمجمل الأعظم، أبو الحسن علي بن أحمد بن علي بن سيده، تحقيق: محمد الحميد خندوي، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، [142] هـ - 2000 م: 143/1.

4 - ينظر: شرح تشافية: 283/1.

5 - ينظر: تهذيب اللغة: 377/5.

6 - ينظر: تسان العرب: 460/13.

وبسرة إذا أعطاه بيده مبسوطة، والأصل في اليمنة أن تكون مصدراً كاليسرة. ثم سمي الطعام يمنة لأنه أعطى يمنة أي باليمين⁽¹⁾.

5- ردّ الحروف إلى أصولها عند التصغير

قدّر الجوهري: ((البيت معروف... وتصغيره يبيت وبيئت أيضاً بكسر أوله، والعممة نقوز يؤئت، وكذلك تقول في تصغير شيخ وعير وشيء وأشباهها))⁽²⁾.

الحرف الثاني في بيت ياء فالأحسن ضم أوئه، وقد بكسر فيقال: يبيت وبيئت، يضم انباء وكسرها، وفي هذا السياق قال سيبويه في باب (تحقير كل اسم كان ثانيه ياء): ((ثبت في التحقير وذلك نحو: بيت وشيخ وسيد، فأحسنه أن تقول: شَيْخ وسَيْد فتضم؛ لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، وهو لازم له؛ كما أن الياء لازمة له، ومن العرب من يقول: شَيْخ وبيئت وسَيْد، كراعية الياء بعد الضمة))⁽³⁾، وهو جائز عند الكوفيين؛ وعلّة ضم الياء وكسرها عند الجازريين أن المصغر فرج المكبر ودالّ عليه كما يدلّ الفعل الميني تتمفعول على الميني تفاعل ضم مثله، أو ليكون اللفظ متماكلاً للمعنى، لأنها من وفق معناه وشبهه لأن المخرج يصغر بانضمام الشفتين فكأنها نطقت وصغرت فجعلت فيما يشبهها أولاً إيذاناً بقوة معنى التصغير. ومن ثم كسر أوئه مع انباء كما تكسر في فعل ما ثم يسم فاعنه فتقول في بيت: يبيت، وفي شيخ شَيْخ بالضم والكسر كما يقال شدّ الحبل بالضم والكسر⁽⁴⁾، والتكويون يجيزون قلب انباء ولوا، لضمة ما قبلها فيقولون: شُوَيْخ⁽¹⁾.

1 - لسان العرب: 13/460.

2 - الصحاح: 1/244.

3 - الكنايب: 3/481.

4 - ينظر: مجموعة التناحية في عملي التصريف والخط، وهي تشمل عشر متن التناحية لأبن الحاجب الحاجب وخمسة تروج لها: شرح تناحية العلامة الجازري (ت 749هـ)، و شرح تناحية للعلامة نفرة دار (ت 776هـ)، وحاتية على شرح الجازري لأبن جماعة (ت 819هـ) والمعناهج الكافية في شرح تناحية للشيخ زكريا الانصاري (ت 926هـ)، والفوائد الجليلية في شرح تفرات الجليلية لإبراهيم التكرمياتي (ت 1016هـ). دار الكتب العلمية: 1/329.

أما بالنسبة لتصغير بيت على بُوبت فذلك من الثقل الذي نغله السيرافي عن بعضهم؛ وهذا القلب جائز عند الكوفيين شاذ عند البصريين⁽²⁾، وضغط عياس حسن هذا الرأي إذ لا يؤيده الشواهد المتعددة⁽³⁾، لكن مجمع اللغة العربية وافق على استعمال المذهب الكوفي؛ فقد نص على هذا القرار بعنوان (تصغير ما ثابته حرف عثة) هو (ما ثابته ألف: أو واو، أو ياء، من الاسم الثلاثي يرد إلى أصله عند التصغير؛ ويجوز فيما أصرت ثابته ثياء أن يقلب واوا عند التصغير أخذاً بمذهب الكوفيين فيه؛ وتجوز أين مالك له، ونورود السماع به؛ وصدر القرار في مؤتمر نورة سنة 1967 وعلى هذا يجوز في تصغير: عين وشيخ وثيقة؛ وشيء... أن يقال: غوية، وشويخ، ولويقة، وشويء)⁽⁴⁾.

قال الجوهري: ((سنة رجال وست نسوة، وأصله سدس، فبُذِل من إحدى السنين ثاء وأدغم فيه الدال؛ لأنك تقول في تصغيرها سدسنة، وفي الجمع أسداس))⁽⁵⁾.

أصل ست سدس والسين مضاعفة تيس بينهما حاجز قوي لسكوته، وكان مخرج الحاجز (الدال) أقرب المخرجات إلى السين، فصارت كأنها ثلاث سينات، والدال تدغم في السين؛ والسين لا تدغم في الدال، فتو ادغم على التقياس، فوجب أن يقال: سدس فيجتمع ثلاث سينات، فكرهوا ذلك؛ لأنهم إذ كرهوا السين بينهما دل كانوا لا اجتماع

1 - ينظر: شرح كتاب سبويه: 203/4، وإرشاد العرب من تسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن عتي بن يوسف بن حيان أمير الدين الأندلسي (ت 745 هـ). تحقيق وترجم ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد اتواب، ط1، مكتبة تفتحي بالقاهرة، 1418 هـ - 1998 م: 359/1.

2 - ينظر: همج الجوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جدار الدين السيوطي (ت 911 هـ). تحقيق: عبد الحميد هداوز، المكتبة الكوفية - مصر: 186.

3 - ينظر: النحو الوافي: 707/4.

4 - كتاب في أصول اللغة، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لتتوون المطابع الأميرية، القاهرة - مصر: 4/1967/154.

5 - الصحاح: 251/1.

ثلاث سينات لِحس بنيتها حاجزُ أكرَد. وكرهوا أن يقلبوا السينين دالًا، ويدغموا اندائين كما يُعمل في الإدغام من قلب الثاني إلى جنس الأول، فيقولوا: سدّ قيصير كلنهم أدغموا السين في الدال؛ وذلك لا يجوز؛ فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها ومن مخرج الدال. وهو التاء، لأن التاء والسين مهموستان، فصارت: سدنا. ثم ادغموا الدال في التاء لأنهما من مخرج واحد، وقد سبقت الدال التاء، وهي ساكنة؛ فنقل إظهارها. وهو من الإدغام الشاذ في القياس المتطرد في الاستعمال والتدليل على هذا الأصل التصغير والجمع فهما يرادان الأسماء إلى أصولها⁽¹⁾.

قال الجوهري: ((الماز معروف، وتصغيره مؤبز. والعلامة تقول: مؤبزل بتثديد اتياء))⁽²⁾.

نلاحظ أن ثامر الاسم ألف؛ وهي منقلبة عن الواو بدلالة جمعه على أموال، وفي تصريف الفعل منه: تمؤنت ولهذا رددت الألف إلى أصلها في التصغير لزوال سبب انقلابها.

قال الجوهري: ((...وإنما صارت الياء واوا في قولك مؤبزل للضمة قبلها، وإذا صغرته رددته إلى الأصل وقتت مبيقن...))⁽³⁾.

فاتملاحظ أن الحرف الثاني من مؤبزل واو منقلبة عن الياء؛ والطريق إلى معرفة أصلها، تصريف الكلمة فيقول: أيقنت، وامنتقت، وتيقنت من اليقين عندئذ ترد الواو في التصغير إلى أصلها للياء.

قال الجوهري: ((الماء: الذي يشرب، والهمزة فيه مبدئة من الهاء في موضع اللام، وأصله مؤد بالتحريك، لأنه يجمع على أمواه في القلة ومياه في الكثرة؛ مثل جمل وأجمال وجمال. والذاهب منه الهاء، لأن تصغيره مؤبزة، فإذا أنتت قلت ماءة مثل ماعة))⁽⁴⁾.

1 - ينظر: شرح المفرد: 5/ 359.

2 - الصحاح: 5/ 1821.

3 - الصحاح: 6/ 2219.

4 - المصدر نفسه: 6/ 2250.

أصل ما موه ، بدليل جمعه على أمواه، تحركت الواو والفتح ما قبلها،
فصل: ما، ثم أبدت الهاء همزة؛ سماعا على غير قياس؛ فصل: ماء، يرى
لين يعيش أن الهاء مثبته بحروف العلة، لذلك قُتبت كقلبيها⁽¹⁾؛ وعذر ركن
الدين الاسترأبائي هذا النوع من الإبدال شاذًا، لغتَه، لكنه لازم في
ماء⁽²⁾، وعند التصغير ترد الأثباء إلى أصولها فلامه هاء فردت إليه.

6- رد الحرف المحذوف عند التصغير

قال الجوهري: ((والأُمُّ: الولادة، والجمع أُمَمٌ. .. وأصل الأُمُّ أُمِيَّةٌ، لذتكَ تجمع
على أمهات... وقال بعضهم: الأمهات نناس والامت تنهاجم، ويقال: ما كنت أماً، ولقد
أمتت أُمومةً، وتصغيرها أُمِيمةٌ، وأُمِيمةٌ: اسم امرأَةٍ))⁽³⁾.

الأُمُّ اسم جنس جامد يدل على ذات، وقد ذهب الجمهور إلى أنها على
زنة (فعل)؛ وانتهاء في (أمهية) زائدة، قلَّ لين جنس: ((وقولهم: أُمٌ بيئةٌ الأُمومةٌ قد صح لنا
منه أن الهمزة فيه فاء للفعل، والميم الأولى عين الفعل، والميم الآخرة لام الفعل، ف
أُمٌ بمنزلة نُرٌّ وحبٌّ ونَجَلٌ مما جاء على فَعَلٌ وعينه ولامه من موضع
واحد))⁽⁴⁾، ويرى الميرد أن الهاء فيها من حروف الزيادة والأصل الأُمُّ وهو التقصد،
فصغروها على (أُمِيمة)⁽⁵⁾.

1 - ينظر: شرح المفصل: 361/5 .

2 - ينظر: شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه تحصيلي الأسترأبائي، ركن
الدين (ت 715 هـ)، تحقيق: د. عبد المحمود محمد عبد المحمود، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، 1425
هـ - 2004 م : 857/2 .

3 - الصحاح: 1863/5 .

4 - سر صناعة العرب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392 هـ)، ط1، دار الكتب العلمية
بيروت-تبان، 1421 هـ - 2000 م: 216/2 .

5 - ينظر: تهذيب اللغة: 452/15 .

ومنهم من يرى أصانة الهاء في أمهه، فتكون على زنة (فعله) بمنزلة: ترهه، وأبهه. ويقوي هذا القول قول الخليل: تأمته أما⁽¹⁾. ورد ابن عصفور على هذا الرأي وعذ (تأمته) مما انفرد به الخليل وهو مما لا ينبغي أن يؤخذ به⁽²⁾.
 وذهب الجوهري أيضا إلى أن أصل أم أمهه واهاء فيها أصلية، ولكن العرب حذفَت تلك الهاء إذا أمنوا اثنين فأصبحت على زنة (فح). لذلك تجمع على أمهات، قال الشاعر⁽³⁾:

أمهتي خندف والباس أبي

وفي تصغيره قال: أميمة كأنه صغر مفرد أمت فيما لا يعقل على أميمة ومفرد أمهات على أمية، فرد الكلمة إلى أصل تأسيسها، وقيل من صغرها على أميمة فقد صغرها على لفظها⁽⁴⁾. ويجوز الأصح أن تكون أميمة تصغير أممة على الترخيم⁽⁵⁾.
 قال الجوهري: ((الغم أصله فود، نقصت منه اهاء فلم تحتل الواو الأعراب لسكونها؛ فعوض منها الميم، فإذا صغرت أو جمعت رددته إلى أصله وقتت قووة وأقواء، ولا يقال أقماء))⁽⁶⁾.

المحذوف منه الهاء نقولهم في الجمع: أقواء، وفي تصريف الفعل: ففوهت، وقيل حذفَت منه الهاء لاستقلالها بمن عند الحاق الضمير به نو قارة: فوهه، ولما لم يحتمل حذف الواو بعد حذف اهاء لسكونها عوضت ميمًا فقيل: فم⁽⁷⁾. وقيل حذفَت

1 - ينظر: سر صناعة العرب: 2/216.

2 - ينظر: المنع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحضرمي الإيبيني، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت 569هـ)، ط1، مكتبة لبنان، 1996: 218.

3 - البيت لقصي بن كلاب وهو من شواهد شرح المفصل: 3/10.

4 - ينظر: الصحاح: 5/1863.

5 - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 10/578.

6 - الصحاح: 5/2004.

7 - ينظر: فتح البزور شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، تمسقاتي لطافعي، أخرجه وحده وأشرف عليه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، 1379هـ: 90/10.

انتهاء تخفيفاً لتسويها بحرف اثنين قبلي الاسم على حرفين فلم يروا إيقاع الإعراب على الواو لئلا تنقل النقطه فأيدتوا من أولو ميماء لأنها من مخرجها من الشقه، فَمَا صغروه ردوه إلى الأصل فقاتوا: فَوَيْه، ونَهَذَا لُحْنٌ مِنْ صَغْرِهِ عَنِّي فَمِيمٌ⁽¹⁾. وعلة ذلك عند ابن يعيش أنهم نقلوا الميم في الوقف⁽²⁾.

قال الجوهري: ((الدمُ أصله دموٌ بالتحريك، وإنما قاتوا دمي يذمي نحال الكسرة التي قِيلَ الياء... وتصغير الدم دمي، والجمع دماء))⁽³⁾.

اختلف العلماء في أصل (دم) فذهب سيويوه إلى أن أصله دمي على فعل؛ لأنه يجمع على دماء ودمي مثل ظبي وظباء وظير، ولو كان مثل قفا وعصا لم يجمع على ذلك. وحدثت الياء منه، تخفيفاً بغير تعويض، ويزد إليه ما حذف منه وتحركت الميم الساكنة في الثنية دميان، لتدل الحركة على أنه استعمل مخدوفاً⁽⁴⁾. وذهب المبرد إلى أن أصله دمي والدليل تثنيته على دميان⁽⁵⁾. وأصله دموٌ عند الجوهري، وبعض العرب يقول في تثنيته دموان. وإذا صغر قيل: دمي فتجوز ياء بعد الميم، وتأتي ياء التصغير فتدغم الياء في الياء فتشدها، ولو أخذنا برأي الجوهري فإنه عند التصغير يصبح دموٌ اجتمعت الياء وأولو وسبقت الأوتى بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء فصار دمي.

قال الجوهري: ((وتقول للمرأة: هنة وهنت أيضاً بالياء ساكنة النون. كما قاتوا بنتاً وأختاً. وتصغيرها هنية ترددها إلى الأصل وتأتي بالهاء؛ كما تقول أخته وبنيته. وقد تبدل من الياء الثانية هاء فيقال هنية، ومنهم من يجعلها ياء من اتاء التي في هنت. والجمع هئات، ومن رد قال: هنوات))⁽⁶⁾.

1 - ينظر: ترح الخريوتي على برقة الإمام البوهيري المسمى عبيدة السودة، عمر بن أحمد أندي الخريوتي (ت 299 هـ)، تحقيق: محمد العزلي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان: 253.

2 - ينظر: ترح تمصيل: 388/5.

3 - الصحاح: 6/ 2340.

4 - ينظر: الكتاب: 3/ 597.

5 - ينظر: تمتعظب: 1/ 231.

6 - الصحاح: 6/ 2534.

تأمة هنة ذات وجهين فمن قال واو قال في الجمع (هنوات) أصلها هنووة فلما صغرت صارت هنووة فاجتمعت واو وياء وسبقت إحداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء فاجتمعت ياءان فلأغمت إحداهما في الأخرى فصارت (هنية) يومن فان هاء قال في الجمع هنيهات وفي التصغير هنيهة⁽¹⁾. ويرى ابن سيده أن هنية عنى القياس، وهنيهة على إبدال الهاء من الياء في هنية للقرب الذي بين الهاء وحروف اللين، وأثناء قرى هنية بدل من الواو في هنية، واتجمع عناء على التنفط، وهنوات عنى الأصل⁽²⁾. وقال القاضي عياض وأكثر رواة مسلم ياتهمز: هنية⁽³⁾، وخطأ تنووي القول بالهمز فهولا وجه له ثم عقب بأنه لا يمنع ذلك إجازة الهمزة؛ فلقد قلب الواو همزة⁽⁴⁾.

7- تصغير ما عينه انف مجهولة الأصل

قال الجوهري: ((آ: حرف هجاء مقصورة موقوفة، فإن جعلتها اسما مددتها، وهي تونث ما لم تسم حرفا، وإذا صغرت آية قلت آنية؛ وذلك إذا كانت صغيرة في الخط، وكذلك القول فيما أتت بها من الحروف))⁽⁵⁾. إن كانت اللمدة ألفا مجهولة الأصل تحولت واوا مثل: عاج عوئج؛ وقد حمته بعض القدماء عنى المناسبة لضمة التصغير بقول العكبري: ((فإن كانت الألف مجهولة

1 - ينظر: المقتب: 2/270 ولسان العرب: 15/366.

2 - ينظر: المحكم وتمحيص الأعظم: 4/426.

3 - ينظر: ينظر: شرح صحيح مسند لتقاضي عياض السنن: إكمال المعجم بفوائد منجم، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي (ت 344هـ)، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، ط1، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1419 هـ - 1998 م: 8/457.

4 - ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد الملتصق، القاهري، أبو العباس، تهاب الدين (ت 923هـ)، ط7، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، 1323 هـ: 2/77. وتمصباح المنير في غريب تشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي أقبوومي ثم الحموي، أبو العباس (ت 770هـ)، المكتبة العلمية - بيروت: 2/641.

5 - الصحاح: 6/2542.

الأصل حملتها على الواو لأنه الأكثر في هذا الأصل فتقول في صاب - وهو شجر مر - صَوْبٌ⁽¹⁾.

وتكن صغر الجوهري (آء) على أئية . وعلة ذلك عند بعضهم هو إن الألف يمثل الحرف الثاني من الكلمة، ومجهولة الأصل وتقبل الإمالة فهو من الياء لذلك تصغر على أئية . وإن لم تقبل الإمالة فهو من الواو فتصغر على أئية⁽²⁾. وفي السياق نفسه نقل عن ابن بري قوله: ((صواب هذا القول إذا صغرت آء فيمن أنت قلت أئية على قول من يقول زبيت زايا وذيت ذالا، وأما على قول من يقول زويت زايا فإنه يقول في تصغيرها أئية، وكذلك تقول في الزاي زوية))⁽³⁾.

8- تصغير ما ثالثه واو

قال الجوهري: ((والتقوؤ من الإهل هو التكر حين يركب أي يمكن ظهره من الركوب... ويتصغيره جاء المثل: اتخذوه فعيد الحاجات: إذا امهنتوا الرجل في حوانجهم))⁽⁴⁾.

ذهب القدماء إلى أنه إذا أريد تصغير الاسم الرباعي الذي ثلثه مدة نحو: غزال وعود فإن الألف والواو تغلبان ياء؛ لأنه لا يذ من تحريكهما لما قد تقرر من أنه يجب كسر الحرف الثاني ثباً التصغير فإن تحركتا وقبهما ياء ساكنة فجعلهما ياء أولي، ومن ثم يدعم في ياء التصغير فيقال: غزِيل وفَعِيد⁽⁵⁾. ويرى بعض المحدثين غير ما رآه المتقدمون ومنهم عبد الصبور شاهين الذي يلخص ما حدث بإسقاط الحركة

1 - الباب في علم البناء والإعراب: 2/165 وشرح الشافية: 1/209.

2 - ينظر: المستضب: 2/281 .

3 - لسان العرب: 15/430.

4 - الصحاح: 2/525.

5 - ينظر: شرح الشافية، الأسترابلاي: 1/177، ومجموعة الشافية، الجازيري: 82.

الطوبىنة المتمثلة بالمد، والتعويض عنه بتضعيف ياء التصغير، ثمحافظه على وزن التصغيري فَعِيل⁽¹⁾.

قال الجوهري: ((وتصغير الأسود أسيد، وإن شئت أسيوذ، أي قد قارب السواد، والنسبة إليه أسيدى يحذف الباء المتحركة. وتصغير الترخيم منويد))⁽²⁾.

يصغر (أسود) وهو الأسود العظيم من اثنيات إما على أسيد بالقلب والإغغام، وهو الكثير الجند، والأصل: أسيوذ فيجمع الواو والياء، والأول منهما ساكن. فقلبت الواو ياء، وأدغمت في ياء التصغير، أو بالإظهار، فيقال: أسيوذ وعنه هذا الوجه أنهم حملوا التصغير هنا على التفسير، فكما قالوا أسووذ بإظهار الواو، كذلك قالوا: أسيوذ، لأن التصغير والتفسير من واحد. وفي هذا المضمحل قال ابن جنى: ((تقول في تحفيرة أسود: أسيد، وإن شئت صححت فقلت: أسيوذ، والإعلال فيه أقوى لا اجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما يانسكون))⁽³⁾.

ويرجع الرضى السبب في إثبات الواو في (أسيوذ) إلى قوة الواو المتحركة، وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير، وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة⁽⁴⁾. أما الأسود ضد الأبيض فلا يجوز القول في تصغيره بـ(أسيد) لأنه لا يجمع جمع تكسير على أسود وإنما على سوذ فالواو هنا ليست متحركة في الجمع⁽⁵⁾.

قال الجوهري: ((الضيون: السنور) تذكر، والجمع اضيوان صححت الواو في جمعها نصحتها في الواحد، وإنما لم تدغم في الواحد لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل. وكذلك حيوة اسم رجل. وقارفا هينا وميتا وسيدا وجيدا. وقار سيويه في

1 - ينظر: المنهج الصوتي لتبني العربية روية جديدة في تصريف العربي، مؤسسة ترجمال، بيروت.

1400 هـ، 1980 م: 155.

2 - الصحاح: 2/ 491.

3 - الخصائص: 3/ 86، والمفصل: 1/ 254.

4 - ينظر: طرح تشافية: 1/ 230.

5 - ينظر: طرح تشافية: 1/ 230.

تصغيره: ضيبن، فأعنه وجعله مثل أسيد. وإن كان جمعه اسود، ومن قال أسود في التصغير لم يمتنع أن يقول ضيبن⁽¹⁾.

ضيون السنون الذكر، وكان يجب أن تنقلب الواو ياء لاجتماع الواو والياء وكون الأول منهما ساكناً إلا أنه مما شذ⁽²⁾. وعلل لذلك الثماني في قوله: ((إلا أنهم لم يقبلوا، ولم يدغموا، وأخرجوه مصححاً لأمرين: أحدهما: تنبيهها على الأصل الذي قرأوا منه، والآخر: أنه فيعل فخشوا أن يقبلوا ويدغموا، لنلا يلتبس بفعل⁽³⁾)). وجمع سبويه ضيون على ضيون فصححه في الجمع كما جاء في الواحد مصححاً فجعله بمنزلة جدول وأسود وصغرد على ضيبن فأعنه: لاجتماع الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلت الواو ياء وأدغمت في الياء، فيصير بمنزلة أسيد⁽⁴⁾. وقيل كان فيلس الجمع ضيانن لكن لما صحت في الواحد صحت في الجمع وهو شاذ⁽⁵⁾. والحقيقة أن صحة المفرد لا ينزّم منها صحة الجمع، بل يلزم في الجمع الإعلال والتلذيز أنه لو بني مثل ضيغم من القوز، وصححت لقبز: قبول، وعند الجمع يقال: قبائل بالهمز⁽⁶⁾، ومن قال أسود في التصغير لم يمتنع أن يقول ضيبن، قال ابن بري: وضيون فيعل لا فيقول، لأن باب ضيغم أكثر من باب جهور⁽⁷⁾.

1 - الصحاح: 6/ 2156.

2 - الأصون: 3/ 290.

3 - شرح التصريف، أبو القاسم عمر بن ثابت الشافعي [ت 442هـ]. تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان التيمي، ط1، مكتبة الرشد، 1419هـ-1999م: 479.

4 - بنظر: الكتاب: 4/ 369.

5 - بنظر: التكنش: 2/ 281.

6 - بنظر: تهجد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بنظر التجيش [ت 778هـ]. دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وأخرون، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 1428هـ: 5/ 5023.

7 - بنظر: لسان العرب: 13/ 262.

قال الجوهري: ((والماء الثري، عنى فعيل، هو الكثير، ومنه رجل ثروان وامرأة ثروى، وتصغيرها ثرياً))⁽¹⁾.

ثروى مؤنثة، بألف التانيث المقصورة من قولهم: امرأة ثروى، أي ذات مال ثم صغرت فصارت ثرياً حيث وقعت الواو ثالثة في الاسم الرباعي وإنما قلبت ياء لأنه لابد من تحريكها، فإذا تحركت الواو وقبلها ياء ساكنة وجب قلبها ياء، وإدغامها في ياء التصغير⁽²⁾.

9- تصغير ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات بعد التصغير

قال الجوهري: ((وكل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات فينظر، فإن كان غير مبنى على فعل حذف منه اللام نحو فوك عطى في تصغير عطاء، وفي تصغير أحوى أحي⁽³⁾)).

صغر عطاء على عطى، إذ وقعت ياء التصغير ثالثة قبل الألف، فانقلبت الألف ياء: لأن ياء التصغير لا تكون إلا ساكنة والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وعادت الهمزة إلى أصلها، وهو الواو، لأنه من عطا يخطو، ثم قلبت ياء تنكسر قبلها؛ لأن ياء التصغير لا يكون ما بعدها إلا مكسوراً، فاجتمع ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة كراهية توالي ثلاث ياءات، وخصوا الأخيرة بالحذف، لتطرفها وكثرة تطرق التغيير إليها يقول الجاربردي: ((فإذا صغر انقلبت الألف ياء وزال الموجب فرد إلى أصله وقيل: عطىو ثم قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسر ما قبلها فحصل عطى ثم حذفت الياء الأخيرة))⁽⁴⁾. ومثله تصغير أحوى⁽⁵⁾ على أحي وأصله أحيوى قلبت الواو ياء لاجتماعها لاجتماعها مع الياء: لأن اليامين أخف فأصبح أحيينى وقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها،

1 - الصحاح: 2292/6.

2 - شرح الشافية: 227/1.

3 - الصحاح: 2325/6.

4 - مجموعة الشافية: 84/1.

5 - ومن الكلمات التي تنطبق عليها قاعدة تصغير ما اجتمع في آخره ثلاث ياءات بعد التصغير

والتي أشار إليها الجوهري: تصغير يحيى عنى يحيى بالتنشيد، ينظر: الصحاح: 2323/6.

وحدفت الأخيرة كما ذكرناه⁽¹⁾، وفي النسيان نفسه يقول عبدالصبور شاهين: ((حين يكون في آخر الكلمة حرف يدل سواه أكان تينا أم غير تين في هذه الحالة يرد البدل إلى أصله مطلقاً؛ وإن أعز في بعض الكلمات أحيانا، وفي كلمة كساء-كسا يكسو- ترد الهمزة إلى أصلها انلوي فيقال كسيو ثم يقال اجتمعت اناو والياء وسيقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدخمت الياء في اناو فقلبت كسي))⁽²⁾، والذي يفهم من كلامه أن الألف الزائدة تحذف عند التصغير وترد الهمزة إلى أصلها الواو ثم يحدث لها تماثل مع ياء التصغير.

قال الجوهري: ((وتصغير معاوية معينة، هذا قول أهل البصرة؛ لأن كل اسم اجتمع فيه ثلاث ياءات أولهن ياء لتصغير حدثت واحدة منهن؛ فإن لم يكن أولاهن ياء التصغير لم تحذف منه شيئا. تقول في تصغير مينة: مينة. وأما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئا. يقولون في تصغير معاوية معينة على قول من يقول: أسيد؛ ومعيوة على قول من يقول أسيد))⁽³⁾.

صغر أهل البصرة معاوية على معينة، وذلك بحذف الألف، لأنها على خمسة أحرف وفيها زيادتان الميم والألف، وكانت الميم مزبدة لمعنى والألف لغير معنى، فحذفت الألف واجتمعت ياء التصغير مع اناو وكانت الأوتى ساكنة؛ فقلبت انلوي ياء، ثم ادخمت في اناو فصارت معينة فحذفت اناو الأخيرة نسيا، وهي لام الكلمة؛ لاستئصال اجتماع ثلاث ياءات فصارت معينة وإنما فتحت الياء لمناسبة اناو⁽⁴⁾.

أما أهل الكوفة فلا يحذفون منه شيئا فيقولون معينة، وأنكر الرضي ما نسب إلى أهل الكوفة من ترك الحذف قائلا: ((بل قال الأندلسي والجوهري: إن ترك الحذف مذموب الكوفيين، وأنا أرى ما نسب إليهم وعما منهما))⁽⁵⁾.

1 - ينظر: الكتاب: 469/3، وشرح المفصل: 413/3.

2 - المنهج العربي: 153.

3 - الصحاح: 2442/6.

4 - ينظر: المنتقى: 246/2، وشرح المفصل: 125/5-126.

5 - شرح الشافية: 235/1.

وصغرها بعضهم على معوية من غير قلب ولا حذف شء، حملا للتصغير على جمع التكمير؛ لأنهما من باب واحد، فقلوا في تكسيرها معا، من غير قلب ولا حذف فضلا عن قوة الواو المتحركة في معوية؛ وعدم كونها في الآخر الذي هو محل التغيير⁽¹⁾.

والراجح فيما يظهر رأي البصريين؛ لأن الحمل على التكمير قليل.

10- تصغير الاسم المهموز

قال الجوهري: ((وتصغير الذين نيين مثل نبيع، وتصغير النبوذة نبينة مثال نبيعة، تقول: العرب كانت نبينة مسيلة نبينة سوء، وجمع النبر نباغ...))⁽²⁾.

اختلف العلماء في أصل النبر فقد ذهب سيبويه إلى أنه من النبا، وأصله النباغ، ثم خفف لكثرة الاستعمال، ولما كان (فعل) صحيح اللام جمع على (فعل) فقل: نباغ، وقال في تصغيره نيين بهمزة؛ لأنه مأخوذ من النبا، لكن الهمزة ألزمت التخفيف فصارت كالمعتاد اللام، فإذا صغر رجعت الهمزة التي كانت خففت في الواحد، وأدغمت في الياء الأولى التي للتصغير في ياء (فعل).

وقيل إنها مشتق من نيا ينبو إذا ظهر وارتفع، والأصل نينوا اجتمع الياء والواو وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وبما أن (فعل) معتل اللام فقد جمعت على (فعل) فقل: نيباء، وقلوا في تصغيره نير بغير همز⁽³⁾.

أما التبوذة فأصلها التبوذة ثم خففت بقلب الهمزة واوا ووزنها (فعل)، وقيل أصلها التبوذة فلووا أصل بنفسها ووزنها (فعل).

1 - ينظر: الكتاب: 471/3، وشرح المفصل: 125/5.

2 - الصحاح: 75/1.

3 - ينظر: الكتاب: 460/3، والاصول: 58/3، وشرح الشافية: 35/3.

ومما يرجح الأصل الأول أنه نيس من العرب أحد آباء وهو يقول: تنياً مسيماً، ويقولون في تحقير النبوة: كان مسيماً نبوته نيينة سوء، فتتفقهم على تنياً ونيينة دليل على أن التلام همزة (1).

أما ما قيل في جمع النبي على (أنبياء) فبما جاء لأنه لما نزل الإبدال في نبي صار من التلام الإبدال في الجمع ومما يعضد هذا الكلام قولهم عيد وأعياد فكما أن أعياد لا تدل على أن عيداً من الأيام؛ لكونه من عود الشيء، كذلك لا يدل (أنبياء) على أن نبي من النبوة فهو مما لزم الهمز فيه التحقيف (2).

11- تصغير الأسماء الخماسية

قال الجوهري: ((الجحمرش: العجوز الكبيرة، والتجمع جحامر، والتصغير جحيمر، يحذف منه آخر الحرف، وكذلك إذا أردت جمع اسم على خمسة أحرف كلها من الأصل ونيس فيها زائد، فلما إذا كان فيها زائد فأتزائد أولى بالحذف)) (3).

جحمرش من الأسماء الخماسية المجردة من الزيادة يحذف منه آخر الحرف عند التصغير؛ لكثرة خروقه ولأن مثل التصغير يحصل بدونه حيث يصغر على مثال الرباعي، وهو (فجعل) (4).

وإنما حذفوا الخامس دون بقية الأحرف؛ لأن التقصير به حصل، ولنلاً يصير عجزاً الكلمة أكثر من صدرها (5)، وهذا النوع من التصغير مستكرد وضعيف لسقوط خامسه، قال الأسترآبادي: ((وإن كان خماسياً كان تصغيره مستكراً ضعيفاً، فإذا صغر الخماسي على ضعفه فالأولى حذف الخامس

1 - ينظر: الكتاب: 3/460، والأصول: 3/58 .

2 - ينظر: الحية للفراء تسمية، الحسن بن أحمد بن عبد القادر المغربي الأصل، أبو عبيد (ت 377هـ)، تحقيق: بدر الدين قبوجي - بشير جويجاني، ط2، دار المأمون لتراجم، دمشق - بيروت.

1413 هـ - 1993م: 2/90.

3 - الصحاح: 3/997.

4 - ينظر: الكتاب: 3/448 أو المقضب: 2/249.

5 - ينظر: شرح المنصل: 3/399.

منه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يرتدع بالخامس فيحذف الذي ارتدع عنه وهو الخامس، نحو: سقيرج في سقرجل، وُجَيمِر في جَيمِرش⁽¹⁾. وبعضهم يختار حذف الميم فيصغر عنى جَيمِرش: لأن الميم من حروف الزوائد⁽²⁾، واستبعد الميمر حذف الميم، لأن الميم وإن كانت من حروف الزيادة، فهي بعيدة من الطرف غير مجاورة له⁽³⁾، وهو سهو عند ابن يعيش؛ لأن الميم في جَيمِرش ثالثة، والثالث في التصغير يؤدي به ضرورة⁽⁴⁾، ويرى الزمخشري أن حذف الحرف الخامس هو الوجه⁽⁵⁾.

12- تصغير الأسماء المزيدة

قال الجوهري: ((وتصغير أُنْدُ أُلَيْدُ، لأن أصله لُد. فزادوا فيه التون ليلحقوا ببناء سقرجل، فلما ذهب التون عاد إلى أصله...))⁽⁶⁾.
أُنْدُ، شديد الخصومة: شرس المعلمنة عنى زنة (لفعل)⁽⁷⁾، وقال ابن خالويه خاتويه: ((ليس في كلام العرب: اسم ولا صفة عنى لفعل إلا حرفين أُنْدُ (وأنج...))⁽⁸⁾، وهي ملحقة بسقرجل، والدليل على ذلك أن كل كلمة زائدة على ثلاثة أحرف، في آخرها مثلان مظهران فهي منحقة، سواء كانا أصليين كما في أُنْدُ أو أحدهما زائدا كما في مهدد، لأن الكلمة ثقيلة؛ فكذا التصغير ثقيل، واختلفت العنماء في الزائد فيه على آراء ثلاث فقيل إن الزائد الهمزة والنون فهو من لُد⁽⁹⁾ واعتُرض

1 - شرح الشافية، ركن العين الاستراليا: 1/328.

2 - ينظر: المفصل: 253.

3 - ينظر: المقتب: 2/250.

4 - ينظر: شرح المفصل: 3/400.

5 - ينظر: المفصل: 253.

6 - الصحاح: 2/535.

7 - ينظر: العين: 8/9، لسان العرب: 3/391.

8 - نفس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت 370هـ)، تحقيق: أحمد عبد الحفوز عثمان، ط2، مكة المكرمة: 1399هـ - 1979م: 169.

9 - ينظر: شرح الشافية: 2/335.

على هذا الرأي بلنّ الهمزة لا تزداد أولاً فردوا بأنهم لا يلحقون الزائد في أول الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر، فذلك جزأ الإلحاق بالهمزة في التندد لما انضم إلى الهمزة النون، والدليل على صحة الإلحاق ظهوراً التضعيف⁽¹⁾، وقيل النون وأحد الدالين فهو من أند وقيل الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند⁽²⁾.

وصغر الجوهرى (التندد) على مذهب سيبويه فقال: (أند) بتثنية الدال، وعلل سيبويه لندك قللاً: ((فإذا حذف النون قلت: أند كما ترى، حتى يصير عنى قياس تصغير أفعز من المضاعف، لأن أفعز من المضاعف وأفاعل من المضعف لا يكون إلا مدغماً، فأجربته على كلام العرب))⁽³⁾، وأندد عندهم أصله أند فزادوا فيه النون ليلحقوه ببناء سفيرجل فلما ذهبت النون عاد إلى أصله، وتركت الدالين، لأنهما من نفس الحرف، وبذلك على ذلك أن المعنى معنى أند.

في حين صغره التيمرد على أئند بفك الدالين كحال تكبيره؛ لأنه ملحوق قصار بمنزلة فرد إذا صغر قيل (فريد)؛ ولم تدغم فرداً، لأنه ملحوق، فتعين فكه لنداً يصير بالإدغام مخالفاً لما ألحق به⁽⁴⁾.

قال الجوهرى: ((تغجرت الدم وغيره فتعجز، أي صبيته فلنصب، وتصغير المتعجز متعجج ومتعجج))⁽⁵⁾.

متعجز على زنة (مفعلل) وهو السائل من ماء أو دم، والمتعجز يفتح للجيم وسط البحر، وليس في البحر ما يشبهه. صغره الجوهرى على متعجج ومتعجج وتلعه ابن أبي الحديد⁽⁶⁾، وخطأ ابن بري وصغره عنى تعجز وتعجيز، بإسقاط التميم والنون لأنهما زائدتان، وفي التصغير وجمع التكسير ترد الأشياء إلى أصولها.

1 - ينظر: المحكم وتسميع الأعتر: 273 / 9.

2 - ينظر: ترويح الضافية: 335 / 2.

3 - الكتاب: 430 / 3.

4 - ينظر: إرشاف الضرب: 396 / 1.

5 - الصحاح: 605 / 2.

6 - ينظر: ترويح تبالغة، ابن أبي عمير (ت: 656هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم، ط1، دار الكتاب

العربي، بغداد، 1428هـ-2007م: 57/11.

فأصله رباعي من (تَعَجَّر) ونيس من الثلاثي (تَعَجَّ). وتصغيره يقع على الأصول بعد حذف الزوائد فيكون التصغير على (فَعِيل) ⁽¹⁾، ويجوز تعويض ياء عن المحذوف فيكون على (فَعِيل) ⁽²⁾، والحقيقة أن ترك التعويض جائز، لأن الحذف إنما جاء لضرب من التخفيف، وفي التعويض نقض لهذا الغرض، ويجوز تعويض ياء عن المحذوف إذا كان على مثال (فَعِيل) ، فأما إذا كان على (فَعِيل) فلا سبيل إلى التعويض، لأنه يخرج عن لنية التصغير ⁽³⁾.

قال الجوهري: ((وتصغير مُخْتَارٍ مُخَيَّرٍ، حذف منه التاء لأنها زائدة وأبدلت من الألف اتياء، لأنها أبدلت منها في حال التكبير)) ⁽⁴⁾.

مُخْتَارٍ اسم فاعل ومفعول من الفعل (اخْتَار) المزيد بحرفين، بمعنى ((هو الذي إن شاء فعل وإن شاء ترك)) ⁽⁵⁾؛ أما مُخْتَارٍ اسم المفعول فهو ((ما وقع عليه الفعل بالقوة)) ⁽⁶⁾، صغره الجوهري وآخرون على (مُخَيَّرٍ). حذف منه التاء لأنها زائدة، فإتياء فإلتاء فيه تاء مَفْعَلٍ التي لا تكون إلا زائدة، ولأن اشتقاقه من الخير ومن حكم التصغير حذف هذه التاء وأبدلت الألف من اتياء لأنها أبدلت منها في حال التكبير.

وقال الأصمعي في تصغيرها مُخَيَّرٍ. وقد غلظه أبو عمرو الجرمي فيه غلظاً قاحشاً فقال: إنما هو مُخَيَّرٍ، لأن الأصل في مُخْتَارٍ: مُخَيَّرٍ، فإتياء فيه تاء مَفْعَلٍ التي

1 - ينظر: لسان العرب: 4/ 103.

2 - ينظر: شرح المفصل: 3/ 398، وشرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاني الأزهرى، زين الدين تمصري (ت 905هـ)، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، [142هـ - 2000م : 2 / 562].

3 - ينظر: شرح المفصل: 5/ 131-132 .

4 - الصحاح: 2/ 652.

5 - العليات: 865.

6 - المصدر نفسه: 90.

لا تكون إلا زائدة؛ ولأن اشتقاقه من الخير ومن حكم التصغير حذف هذه أثناء نائها زائدة⁽¹⁾.

قال الجوهري: ((والمقنّس: الشديد؛ وتصغيره مقنّس، وإن شئت عوضت من النون وقلت مقنيس. وكان المبرد يختار في التصغير حذف الهميم دون السين الأخير، فيقول قنيس، والأول قول سيبويه))⁽²⁾.

المقنّس اسم فاعل، والميم والنون وإحدى السنين زائدة فيه، صغره الجوهري على مقنيس ومقنيس بحذف النون وإحدى السنين، وهو مذهب سيبويه، ووجه سيبويه اختياره هذا قالنا: ((وإذا حقرت مقنّس حذفت النون وإحدى السنين؛ لأنك كنت فاعلاً ذلك لو كسرتة للجمع، فإن شئت قلت: مقنيس؛ وإن شئت قلت مقنيس))⁽³⁾، واعترض المبرد على هذا التصغير؛ لأن السين ملحقه فتجرى مجرى الأصل والهميم غير ملحقه (مقنّس) ملحق بـ (مخرنجم) والقياس قنيس حملاً على تصغير مخرنجم على خرّجم⁽⁴⁾، ورد ركن السين الأسترايادي رأي المبرد قالنا: ((ولفائل أن يمنع أنه إذا كان السين للإحراق تجري مجرى الأصل، ويدل عليه حذف الزائد للإحراق مع سائر الزوائد لتصغير الترخيم))⁽⁵⁾، فتصير حاله في حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم.

والحق أننا نجد أن الهميم أولى بالبقاء من السين؛ لأن الميم هي الفضلى؛ تقوى دلالتها على اسم الفاعل فتبقى الهميم ذات المزية وتحذف أختها النون والسين؛ على غرار تصغير مقنّس، ومنطوق على: مغنم، ومطنق، ولأن المحذوف في مقنيس

1 - تصحيح التصحيف وتحرير التحريف. صلاح الدين خليل بن ابيك، تصغير (ت 764هـ)، تحقيق: سعيد الخرفاوي، راجعه: د. رمضان عبد التواب، ط1، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1407 هـ - 1987 م: 469.

2 - الصحاح: 964/3.

3 - الكنايا: 429/3.

4 - نظر: المقنّس: 2/253.

5 - شرح الشافية: 1/352.

مع التنون السين، وهي زائدة، والمحذوف في مخزنجم الميم الأولى وحدها؛ لأن الثانية أصل، فتم تحذف⁽¹⁾.

قال الجوهري: ((والفتنسة والفتنسة: إذا فتحت القاف ضمنت السين، وإن ضمت القاف كسرت السين وكُتبت الواو ياء. فإذا جمعت أو صغرت فانت بالخيار لأن فيه زيادتين الواو والتنون. إن شئت حذفت الواو وقتت قلاص، وإن شئت حذفت التنون وقتت قلاص، وإنما حذفت الواو لاجتماع الساكنين. وإن شئت عوضت فيهما ياء وقتت قلاص أو قلاص. وتقول في التصغير: قَيْسَة، وتك أن تعوض فيهما وتقول قَيْسِيَّة وقَيْسِيَّة بتثنية الياء الأخيرة، وإن شئت جمعت الفتنسة بحذف الهاء فتنت قَيْسِيَّة وأصله قَيْسِيَّة؛ لأنك رفضت الواو، لأنه ليس في الأسماء اسم آخره حرف علة وقبلها ضمة، فإذا أدى إلى ذلك قَيْسِيَّة وجب أن يرفض ويبدل من الضمة كسرة، فيصير آخر الاسم ياء مكسوراً ما قبلها، وذلك يوجب كونه بمنزلة قاضٍ وغازٍ في التثنية))⁽²⁾.

فتنسة اسم ثلاثي فيه زادتان التنون والواو من غير أن يكون لإحداهما مزية على الأخرى، عليه يجوز أن تحذف الواو فتقول في تصغيرها: قَيْسِيَّة، أو أن تحذف التنون فتقول: قَيْسِيَّة. ولك أن تعوض فيهما فتقول: قَيْسِيَّة وقَيْسِيَّة، بتثنية الياء الأخيرة⁽³⁾.

قال الجوهري: ((والحبيطى: القصير البطين؛ يهزم ولا يهزم، والتنون والالف للالحاق بسفرجل... فإن حقرت فانت بالخيار؛ إن شئت حذفت التنون وأبدلت من الالف ياء وقتت حبيط بكسر الظاء متوناً، لأن الالف ليست للتثنية فتفتح ما قبلها كما يفتح في تصغير حبنى وبشرى. وإن شئت بقيت التنون وحذفت الالف وقتت حبيط، وكذلك كل اسم فيه زيادتان للالحاق فاحذف أيهما شئت. وإن شئت أيضاً عوضت من

1 - شرح المفصل: 3/ 422.

2 - الصحاح: 3/ 965.

3 - بنظر: شرح تشافية: 1/ 349.

المحذوف في الموضوعين؛ وإن شئت لم تعوض، فإن عوضت في الأول قلت حبيط بتشديد الياء والطاء مكسورة. وقتت في الثاني حبييط⁽¹⁾.

الحبيطى اسم ثلاثى فيه النون والألف زائدتان للإحاق. - (سفرجل) - ولا مزية لإحادهما على الأخرى، والذي يدل على زيادتهما أن النون قد أظردت زيادتها إذا وقعت ثالثة ساكنة، نحو: شربث، وعصصر، وأما الألف؛ فلأنها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعدا إلا زائدة؛ وسُمع فيها اثنتونين، فلا تكون للتأنيث وكان الإحاق معنى مقصودا، فحُملت عليه⁽²⁾.

وعند تصغيره إما أن تحذف النون وتبدل من الألف ياء، بكسر ما قبلها ثم إعلالها إعلال قاض فيقال: حبيط مُنونا؛ لأن الألف ليست تثنائية فتفتح ما قبلها كما تفتح في تصغير حبلى وبشرى؛ وإما أن تحذف الألف فيقال: حبينط، ويجوز التعويض من المحذوف في الموضوعين، ويجوز عدم التعويض، فيقال عند التعويض في الأول حبيط؛ بتشديد الياء والطاء مكسورة، ويقال في الثاني حبييط⁽³⁾.

ويرى ابن الأثير الجزري أن حذف الألف أولى لتطرفها، فقد قال: ((وحذف الألف أولى لأنها آخره وأقل عملا، فإنك إذا حذف النون انكسر الحرف الذي قبل الألف؛ للتصغير فتقلب الألف ياء، وتلحق بالمنقوص، ولك فيه التعويض فتقول: حبييط وحبييطى))⁽⁴⁾.

قال الجوهري: ((العضر فوط؛ العطاءة الذكر، وتصغيره عضيرف وعضيريف))⁽⁵⁾.

1 - الصحاح: 1118/3.

2 - بنظر: شرح المفصل: 452/3.

3 - بنظر: المختضب: 245/2.

4 - البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم السيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد عيسى، تسليط: ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، (1421 هـ: 2/167).

5 - الصحاح: 1143/3.

العضر قو ط اسم خماسي مزيد بحرف واحد التواو زیدت الخامسة: قال أبو حيان: ((الخماسي المزيد، المزيد لا ينحقه إلا زيادة واحدة فيأتي على فعنيل: اسما عنديب، وصفة: عظميس: وفعيل: اسما خز عبيز، وصفة: قد عميل، وفعول اسما فقط: عضر قو ط...))⁽¹⁾، وصفه الجوهري على غضيرف بحذف الحرف الزائد والحرف الأخير من الأصوات حتى يصير على هذا المثال والعضوض فيه جائز فيقتل: عضيريف⁽²⁾.

قال الجوهري: ((وتصغير منطلق مُطيلق، وإن شئت عوضت من التنون وقتت مُطيلق، وتصغير الإطلاق مُطيلق، لأنك حذفت ألف الوصل: لأن أول الاسم يلزم تحريكه بالضم للتحقير، فتسقط الهمزة لزوال السكون الذي كانت الهمزة اجتنبت له فيقري نطلق: ووقعت الألف رابعة فنذلك وجب التعويض فيه، كما تقول يُتَيَّبِر، لأن حرف اللين إذا كان رابعا ثبت اللين منه فلم يسقط إلا في ضرورة الشعر، أو يكون بعدها ياء: كقولهم في أنفة أتلف...))⁽³⁾.

منطلق اسم فاعل من الفعل الثلاثي المزيد بحرفين انطلق تحذف التنون عند تصغيره وتبقى الميم وإن كانتا زائدتين: لأن الميم لمعنى والدليل هو أن الفعل إذا جاوز الثلاثة وضعوا الميم في يداينه في كل اسم فاعل ووضعوا الميم في اسم مفعول من الثلاثي وغير الثلاثي وفي أسماء الزمان والمكان والمصدر فيقتل: سرت مسيرا، وأدخلته مدخلا كريما، وهذا مضرب زيد ومدخل زيد: وأجازوا التعويض من التنون فيقال مُطيلق⁽⁴⁾.

أما انطلاق فمصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرفين صفه الجوهري على مُطيلق. بعد حذف زوائده فحذف ما هو أولى بالحذف من غيرد.

1 - ارتشاف تضرب: 1/ 145، وشرح المفصل: 4/ 203.

2 - بنظر: المقتضب: 2/ 251

3 - الصحاح: 4/ 1518.

4 - بنظر: المقتضب: 2/ 251.

قال الجوهري: ((الحبركي: الفراد. قالت خنساء: فست بعرضع شديي حبركي أبود من بني جشم بن بكر والائشي حبركاة، قال أبو عمر الجرمي: قد جعل بعضهم الألف في حبركي للتأنيث فلم يصرفه... وتصغيره حبيرك، لأن الألف المقصورة تحذف في التصغير إذا كانت خامسة: سواء كانت تثنائيث أو لغيره. تقول: في قرقرى: قرقر، وفي جججى: جججب، وفي حولايا: حولي. وإنما تثبت الألف فيه إذا كانت ممدودة))⁽¹⁾.

الحبركي لغة منحقة يسفرجل صفر على حبيرك يحذف الألف: لأن ترنيه الخمس ويحذف الألف سواء أكان تثنائيث أو غير التأنيث وهي مقصورة قبلها أربعة أحرف أصوز: والتي تثنائيث مثل قرقرى وصفر على قرقر⁽²⁾، ويرجع السيرافي على حذو الألف في هذه الأسماء إلى أن ((المصغر إذا كان على خمسة أحرف، ولم يكن الحرف الرابع حرف مد وثين حذف منها حرف: والحرف الأخير زائد فهو أولى بالتحذف في المؤنث: وفي غير المؤنث... هو أولى بالحذف لأنه زائد))⁽³⁾، ويرى المكودي ((أن ألف التأنيث إذا كانت خامسة فصاعدا حذفت لأنها لما لم يستقل تنطق بها حكم أنها بحكم المتصل حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثار فعيعل وفعيعل وذلك نحو قرقرى وقرقر وحبركي وحبيرك...))⁽⁴⁾، ويجوز أن يعوض عن الحرف المحذوف فيقال: حبيريك وقرقير⁽⁵⁾.

1 - الصحاح: 4/1579.

2 - نظر: الكنايب: 3/419، والمقتضب: 2/261، والاهول: 3/40.

3 - شرح الكنايب: 4/169.

4 - شرح المكودي على الألفية في عمى النحو والصرف: جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبلي الأندلسي المالكي (ت 672 هـ)، أبو زيد عبد الرحمن بن عتي بن صالح المكودي (ت 807 هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هداوي، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان، 1425 هـ - 2005: 341.

5 - نظر: المقتضب: 2/248.

قال الجوهري: ((اقر عيلانة دويصة عريضة مخبطنة عظيمة
ثيطن وأصله فرجيل، فزيدت فيه ثلاثة أحرف: لأن الاسم لا يكون على أكثر
من خمسة أحرف، وتصغيره فرجيلة))⁽¹⁾.

فرجيلة على زنة فعنانة اسم خماسي مزيد ولم يأت اسم في كلام
العرب زائداً على خمسة أحرف إلا زيادات ليست من أصلها، قال
الخليل: ((وليس لتعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة
أحرف، فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنها
زائدة على البناء، وليست من أصل الكلمة: مثل فرجيلة: إنما أصل بنائها:
فرجيل، ومثل عنكبوت: إنما أصل بنائها عنكب))⁽²⁾. وذهب ابن جنر إلى
أن أصله فرجيل، وثنا اعتداد بالآلف والنون بعدها، ويرى أن الذي شجعهم
على إلحاق الآلف والنون في آخرها وهي خماسية، لأن الآلف والنون في
أحوا كثيرة من كلامهم في تقدير الانفصال عندهم، فهم يسقطونها كثيراً من
أحكامها، ولو اعتدوا بهما لم يجر زيادتهما، وهذه اللفظة لم تسمع إلا في
كتاب العين⁽³⁾، ويرى ابن سيده أن فرجيلة مما قات الكتاب من
الأينية⁽⁴⁾، ويرى ابن مالك أن زيادة النون في الخماسي مثل فرجيلة نادرة
لأن الخماسي لا يكاد تلحقه إلا زيادة واحدة، وهي في الغالب حرف مذقيل

1 - الصحاح: 4800/5.

2 - العين: 1/16.

3 - ينظر: الخصائص: 3/211، والمحكم والمحيط الأعظم: 2/470.

4 - ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 2/470.

الأخر أو بعده مجرداً أو مشقوعاً بهاء التثنية، ولهذا بعد هذا البناء من النواذر⁽¹⁾.

وصفرد الجوهري على فريعية وذلك بحذف الحروف الزائدة مع الخامس الأصلي، وردت إليه هاء التثنية في التصغير بعد طرح التزوائد وطرح بعض الكلمة لبعثه على مثال التصغير فعمل. ويعزو ابن الوراق السبب في وجوب رد هاء التثنية إلى أنها ((بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فليس يجب أن يعتد بها، فذلك وجب أن تلحق في الاسم بعد التصغير))⁽²⁾.

وبجيز يونس التعويض بياء ساكنة قبل الأخير عن الحرف المحذوف فيقال: فريعية، والتعويض جائز عند سواء كان الحرف المحذوف أصلياً كما في سقرجل أو زائداً كما في مقدم، إن لم يكن في المكبر حرف علة في ذلك الموضوع، فإن وجد كما في احرنجام فلا يجوز التعويض، لاشتغال المحل بعينه⁽³⁾.

قاز الجوهري: ((وتصغير إبراهيم أينره، وذلك لأن الألف من الأصل، لأن بعدها أربعة أحرف أصوات، والهمزة لا تحقق بنات الأربعة زائدة في أولها، وذلك بوجب حذف آخره كما يحذف من سقرجل فيقال سقرج. وكذلك القول في إسماعيل وإسرايل، وهذا قول المبرد. وبعضهم يتوهم أن الهمزة زائدة إذا كان الاسم أعجمياً فلم يعظم اشتقاقه: فيصفره على نريهيم وسمنعيل،

1 - ينظر: تسجيل لغواته 294/1، وبداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد التزاق بسن فراج الصاعدي، ط1، بحث علمي، مجلة الإسلامية بالمدينة المنورة، المكتبة العربية السعودية، 422هـ-2002م: 1/ 533.

2 - علم النحو، حمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن تورايق، 381هـ، تحقيق: محمود جاسم محمد الترويتي، ط1، مكتبة التراث، الرياض - السعودية، 1420هـ - 1999م: 434.

3 - ينظر: الكتيب: 1/ 260، وشرح الضافية: 1/ 264 .

وسرّيفيل، وهذا قول سيبويه: وهو حسن، والأول قيسن. ومنهم من يقول بربه يطرح الهمزة والميم⁽¹⁾.

إبراهيم اسم اعجمي⁽²⁾ يقول أهل النحو في وزنه قولين، الأول قول سيبويه فهو يرى أن الهمزة زائدة؛ فالتصغير القياسي عنده (بريهيم) بحذف الهمزة والألف وقد حسنه الجوهري. والثاني قول العبد بأصالة الهمزة، لأن الهمزة لا تدخل عنى بنات الأربعة⁽³⁾، والتصغير القياسي عنده (أبيزده) بحذف خامس الأصول لإخلائه بالصيغة، ولأن الاسم إذا كان على خمسة أحرف أصوز؛ فلنما يقع الحذف في آخره إذا صغر وبحذف الياء قبله، لزيادتها. وهو القول عند الجوهري، ومنهم من يقول: أبيزده في العوض⁽⁴⁾.

وانتصر ابن ولاد التميمي لسيبويه بأن زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الميم أخراً، فقد زيدت في زرقم وستهم وليس يوجد ذلك كثيراً؛ والهمزة تزداد أولاً وأخراً، فضلاً عن أن الياء في إبراهيم إذا حذفت الهمزة صارت رابعة فتثبت وتكون عنى مثال ذئب، وإذا حذفت الميم وجب حذف الياء لأنها لا تكون حينئذ رابعة، وإذا حذفت حرفان من موضع واحد كان تغيير الكلمة بحذف حرفين من موضع واحد أشد منه، فحذف من موضع واحد وصارت الدلالة عنى المعنى أبعد والتدليل عنى ذلك أن إبراهيم أدل على المعنى من أبيزده، فلو تساوت الزيادتان - أي الهمزة والميم - في الكثرة لكان الحذف للهمزة أولى؛ لأنه لا يتغير معها الاسم كتغيره مع حذف الميم، وكذلك حذف

1 - الصحاح: 1871/5-1872.

2 - ذهب الدكتور أحمد نصيف الجنابي إلى أن لفظة إبراهيم مستقون من مادة عربية هي (بره) ومنها قتلوا: بره ترحل: إذا تحب الناس واتى بالعجائب، وأحرف الزيادة في هذا الاسم وفق هذا الأصل هي أربعة: الهمزة والألف والياء والميم. ينظر: تاصيل عربية تطفة إبراهيم، مجلة تضاد، الجزء الثاني، بغداد، 409 هـ - 1989 م، 186-188.

3 - ينظر رأيه في الأصول: 51/3. وانتشاف الضرب: 1/400، وتراجح التصريح: 2/579.

4 - ينظر: الأصول: 51/3.

الألف أوثرى من حذف اتياء لأتوها أم الزوائد⁽¹⁾. ورأي سيبويه أوضح وأصح أيضا لأنه المسموع من العرب⁽²⁾.

قال الجوهري: ((وتصغير مُزْدَانِ مُزَيْنٌ، مثل مخير تصغيراً مختلراً ومُزَيْنٌ إذا عوّضت. كما تقول في الجمع مَزَايِنُ ومَزَايِينُ))⁽³⁾.

مُزْدَانٌ مُفْتَعَلٌ مِنَ الزَّيْنَةِ، لِسَمِّ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ مِنَ ارْتِدَانِ التَّمْرِيدِ بِحَرْفَيْنِ، وَقَدْ انْقَلَبَتْ اِتِّتَاءٌ دَالًا حَذَفَتْ الدَّالَ، فَبَقِيَ مَزَانٌ وَصَغَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ وَغَيَّرَهُ عَلَى مَزَيْنٍ؛ لِأَنَّ أَصْلَ مُزْدَانٍ مَزْتَانٌ وَهُوَ مِنَ الزَّيْنِ فَأَبْدَلَتْ اِتِّتَاءٌ دَالًا فَلَمَّا صَغُرَتْ حَذَفَتْ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي حَسَبِ الْإِسْمِ⁽⁴⁾، وَأَجَازُوا تَعْوِيضَ يَاءٍ عَنِ الْمَحذُوفِ؛ لِأَنَّهُ عَنَى مِثْلَ (فَعِيلٌ)، فَقَالُوا: مَزَيْنٌ. وَفِي هَذَا السِّيَاقِ قَالَ سَبِيوِيَه: ((وَإِذَا حَقَرْتَ مُزْدَانَ قُلْتَ: مَزَيْنٌ وَمُزَيْنٌ، وَتَحَذَفُ الدَّالُ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ تَاءِ مُفْتَعَلٍ؛ كَمَا كُنْتَ حَذَفْتَهَا لَوْ كَسَرْتَهُ تَجْمَعُ، وَمُزْدَانٌ يَمْتَرَةٌ مَخْتَارٌ، فَإِذَا حَقَرْتَهُ قُلْتَ: مَخِيرٌ، وَإِنْ شَمِتَ قُلْتَ: مَخِيرٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ كَسَرْتَهُ تَجْمَعُ قُلْتَ: مَخَائِرٌ وَمَخَائِيرٌ...))⁽⁵⁾.

قال الجوهري: ((وتصغير مُظْمِنٍ ظَمِينٌ، تُحذف الميم من أوله وإحدى التونين من آخره))⁽⁶⁾.

اختلف العلماء في أصل هذه الكلمة فالأصل عند سيبويه أن تكون الهمزة قبل الميم طامِنٌ؛ واطْمِنٌ مقلوباً منه. وخالف الجرمي في ذلك. فزاعم أن الأصل (اطمأن) بتقديم الميم على الهمزة. وهو الرأي الراجح عند لين عصفور؛ لأن أكثر تصريف

1 - ينظر: الانتهاز سيبويه على التبريد، أبو الجاس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي شعوز (ت 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، 1416 هـ - 1996 م: 224، وارتشاف الضرب: 1/400، وشرح التصريح: 2/579.

2 - ينظر: ارتشاف الضرب: 400/1.

3 - الصحاح: 2132/5.

4 - ينظر: الكناز: 3/427، والأصول: 3/43، والصحاح: 2/652.

5 - الكناز: 3/427.

6 - الصحاح: 2158/6.

الكلمة أتى عليه، فقلوا: لطمان وبطمئن ومطمئن، كما قلوا: طامن يطمئن فهو مطمئن؛ وقاتوا: طمأينة؛ ولم يقولوا طومئينة⁽¹⁾.

وصغر الجوهري اسم الفاعل مطمئن يحذف الميم وإحدى النونين؛ لأن كل ما كان على هذا مما أوتيه ميم زائدة وكان معه حرف آخر زائد يحذف هذا الزائد مع الميم.

ووجه حذف الميم والنون؛ أنهما زائدتان ويجب الحذف كي تبقى الكلمة على أربعة أحرف بحيث يمكن تصغيرها على صيغة (فَعِيل) الخاصة بالرباعي⁽²⁾، وحذف بين السراج وعض من حذف ياء قبل الآخر قانلاً: ((ولو لم يحذف الميم لم يكن التحقير عنى مثال: فَعِيل وفَعِيل ومَفْتَعِيل ومَطْمَنٌ تحذف الميم وأحد الحرفين المضاعفين فتقول: فَمَسِيرٌ ومَطْمِنٌ...))⁽³⁾، ويجوز التعويض وتركه فيما حذف منه شيء، سواء كان المحذوف أصلاً نحو: سفرجل يقل في تصغيره: سَفِيرج، وإن عوض يقال: سَفِيرج، أو زائداً كمطمئن، والتعويض أن يكون على مثال (فَعِيل)؛ فيصار بزيادة الياء إلى (فَعِيل)؛ والملاحظ أن هذا التعويض لا يخل بينهما؛ بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل به⁽⁴⁾.

13- تصغير الجمع

جمع التنكير قسمان جمع قلة، وجمع كثرة. فجمع القلة ما أضع للعدد التقابل، وهو من الثلاثة إلى العشرة، وجمع الكثرة ما تجاوز الثلاثة إلى ما لا نهاية له، ويصغر جمع القلة عنى نفظه، قال أبو علي النحوي: ((ولما يحقر منها ما ينس لأدنى العدد وثلاث أفعال: وقلة، وأقعة))⁽⁵⁾، أما بالنسبة لجمع الكثرة فلا يصغر

1 - ينظر: المنج في التصريف: 392.

2 - ينظر: المنج: 2/ 253.

3 - الأصون: 3/ 52.

4 - ينظر: شرح المنج: 3/ 398، وشرح التصريح: 2/ 562.

5 - الكلمة: 511.

بصغراً على لفظه، تماثلاً التصغير لتكثرة: قال ابن مالك: ((ولا يصغر جمع كثيرة تصغيراً مماثلاً من الأحاد))⁽¹⁾ جاز يرد إلى المفرد، ثم يصغر ثم يجمع جمع المذكر السالم، إن كان للعقل، وجمع المؤنث السالم. إن كان مؤنث أو تغير العاقل، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الأحاد كزُعْفَان، فإنه نظير عُثْمَان، فيقال في تصغيره زُعْفَان⁽²⁾. وفي تصغير جمع الكثرة عند ركن الدين الأسترآبادي مذهبان. أحدهما: أن يرد إلى واحد فيصغر ثم يجمع، والثاني أن يرد إلى جمع قلته إن كان له قبلًا صغراً عُثْمَانُ رَدَّ إلى غَلْمَةٍ وقيل غَنِيمَةٌ⁽³⁾.

قال الجوهري: ((قال نه العازني: كيف تصغر العرب أشياء؟ فقال: أشياء. قال له: تركت قولك، لأن كل جمع كسر على غير واحد وهو من أبنية الجمع قبله يرد في التصغير إلى واحد كما قالوا: شوبعرون في تصغير الشجرعاء. وقبماً لا يعقل بالالف والتاء: فكان يجب أن يقال شيبينات...))⁽⁴⁾.

اختلف العلماء في وزن (أشياء) إذ ذهب سيبويه والخليل إلى أن وزنها (لغعاء) مقلوبة من (فغعاء)؛ والأصل (شينااء)؛ فاستغنوا اجتماع همزتين؛ وبينهما الألف وهي حاجر غير حصين. فحصل فيه قلب مكاني⁽⁵⁾.

وذهب الكسائي إلى أنها عنى زنة (لغعاء) جمع (شيء) عنى زنة (فعل). وقيل المعتل يجمع على أفعال، ورد على هذا المذهب بأنها ليست على وزن أفعال؛ لأنها لو كانت على هذا الوزن لانصرف. وأشياء ممنوعة من الصرف؛ وإنما تركوا صرفها لكثرة استعمالهم⁽⁶⁾.

1 - التمساعد على تسجيل التوائد: 517/3.

2 - بنظر: المستضب: 2/ 279.

3 - بنظر: شرح تشافية: 355/1.

4 - الصحاح: 58/1.

5 - بتغر: الكتاب: 464/3.

6 - بتغر: المتبع الكبير: 513.

ويرى الفراء أنها عني وزن (أفعلام)، والأصل (أشياء) حذفت لام الكلمة تخفيفاً⁽¹⁾، وهي عند الأخفش الأوسط عني وزن (أفعلام) حذفت منها الهمزة التي هي لام الفعل استخفافاً فصارت عني (أفعام)، وصغرت (أشياء) على القياس إذ رذ إلى المفرد (شيء) ثم صغر وجمع بالألف والتاء؛ لأن (أفعلام) من أوزان الكثرة وجموع الكثرة لا تصغر عنى ألفاظها بل تصغر بأحاديها ثم يجمع الواحد بالألف والتاء. وأجاز الأخفش الأوسط تصغير (أفعلام) هنا عنى لفظها، فيقول: أشياء⁽²⁾، وعزل أبو عني التحوي ذلك بأنها قد صارت بدلاً من (أفعال) بدلالة استجازتهم إضافة تعدد التقبيل إليها كما أضيف إلى (أفعال)، ويذكر عني كونها بدلاً من (أفعال) تذكيرهم تعدد المضاف إليها في قولهم: ثلاثة أشياء فكما صارت هنا بمنزلة (أفعال) بالدلالة المذكورة كذلك يجوز تصغيرها من حيث جاز تصغير (أفعال)⁽³⁾.

وأذكر ابن السجري عنيه رأيه في تجويز تصغير أشياء عني لفظها بأنها صارت بدلاً من أفعال بدلالة إضافة العدد إليها وإلحاق الهاء بها فهذا مما لا يقوم به دلالة؛ لأن أمثلة الثقله وأمثلة الكثرة يشتركان في ذلك والدليل أنهم يضيفون العدد إلى أبنية الكثرة إذا عدم بناء الثقله فيقولون: خمسة دراهم، وأما إلحاق الهاء في قولنا: ثلاثة أشياء وإن كان أشياء مؤنثاً لأن الواحد مذكر والتدليل قولهم: ثلاثة أشياء وخمسة أصدقاء فتلحق الهاء وإن كان لفظ الجمع مؤنثاً وذلك لأن الواحد نبر وصديق كما أن واحد أشياء شيء ويرى السجري أن الذي يستدل به لمذهب الأخفش هو إنما جاز

1 - ينظر: معاني القرآن: 321/1 .

2 - ينظر: رأيه في معاني القرآن وإعرابه، أبو اسحق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبد شلي، ط1، عالم الكتب، 1988م: 212/2-213.

3 - ينظر: النكلة، أبو عني الحسن بن أحمد بن عبد توفيق بن محمد بن سليمان بن أبان تلمساني (ت 377هـ)، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، جامعة رياض، الرياض، 1981م: 109.

تصغير (أفلاء) على نطقه وإن كان من أبنية الكثرة لأن وزنه نقص بحذف لامه فصار (أفلاء) فشيهوره (أفلاء) فصغروه⁽¹⁾.

14- تصغير اسم الجمع:

اسم الجمع هو ما تضمن معنى الجمع؛ غير أنه لا واحد له من لفظه، وإنما واحده من معناه؛ مثل: جيش واحده جندي؛ ونساء واحده امرأة، وقد يكون له مفرد من لفظه ومعناه ولكنه ليس على أوزان جموع التكسير، مثل: ركب واحده راكب، وصحب واحده صاحب⁽²⁾.

قال الجوهري: ((والتقوم يذكر ويؤنث. لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كان للأدمين يذكر ويؤنث، مثل رهنظ ونقر. قال تعالى: «وكتب به يومك وهو الحق» (الأنعام: 66) فذكر؛ وقال تعالى: «كذبت قوم نوح المرسلين» (الشعراء: 105) فأنث. فإن صغرت لم تدخل فيها الهاء، وقتت قويم ورهينظ ونقير، وإنما ينحى التانيث فعله...))⁽³⁾.

أسماء الجموع ألقاؤها ألقاها المفردات وإن كانت دالة على المتعدد؛ فهي ليست بجموع كمنز عليها الواحد، فيجري حكمها على حكم الأحاد، فتصغر على لفظها؛ لشيئها بانواحد، فيقال: قويم ورهينظ ونقير وركيب وصحيب⁽⁴⁾؛ خلافاً لغير

1 - ينظر: الأملية الشجرية، أبو السماعات هبة الله بن عتي بن محمد بن حمزة الحسيني: بسن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطنطاوي، ط1، مكتبة الخاتمي، القاهرة، 1992م: 207/2-208 وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الأتوسي (ت: 1270هـ)، تحقيق: عتي بن عبد تباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية - بيروت، 1415 هـ: 37/4.

2 - ينظر: تهجد القواعد بترج تسهيل الفوائد: 4748/9.

3 - الصحاح: 2016/5.

4 - ينظر: ترج كتاب سيويه: 234/4.

انحسب الأخصب فيما له واحد من نطقه فإتبه يرد إلى مفردة ويقال فيه: زويكب، وصوبح: وطوينر⁽¹⁾.

قال الجوهري: ((الغنم: اسم مؤنث موضوع لتجنس: يقع عنى الذكور وعلى الإناث: وعليهما جميعا. وإذا صغرتها ألحقها الهاء فقتت غنيمة. لأن أسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها إذا كانت لغير الأدميين فالتأنيث لها لازم...))⁽²⁾.

الغنم في الضلن وفي حياة الحيوان: الشاء اسم جمع لا واحد لها من نطقه، وحكم أسماء الجموع حكم الأحاد في التصغير: فصغروا على لفظه: غنيمة بالحاق التاء به والحكم بدخول هذه التاء لزوما إنما هو في حادثة التصغير وحدها. وسمع الكسائي غنيم حملا على معنى الجمع⁽³⁾.

ونقل ابن الأثيري أنها تصغر على غنيم وغنيمة. مع أن الغنم مؤنثة لا غير، كأنهم تحفظوا فيها معنى الجمع⁽⁴⁾.

قال الجوهري: ((النسوة والنسوة: بالكسر والضم، والنساء والنسوان: جمع امرأة من غير لفظها... وتصغير نسوة: نسية. ويقال نسيات، وهو تصغير الجمع))⁽⁵⁾.

نسوة عند ابن السراج اسم جمع. قال: ((إن جمعت شيئا من هذه الجموع التي لا واحد لها قلت في نقر: أنفاز وفي نسوة: نساء...))⁽⁶⁾. وعند أبي حيان جمع قلة لا واحد له من لفظه⁽¹⁾.

1 - ينظر: معاني القرآن، أبو الحسن المجتهدي، يولاء، البتلي شح تبصرى، المعروف بالأخفش الأوسط (ت 215هـ) تحقيق: د. هدى محمود فزاعة ط1، مكتبة الخديجي، القاهرة، [41 هـ - 1990 م: 504/2].

2 - الصحاح: 1999/5.

3 - ينظر: ارتشاف تضريب: 1/386.

4 - ينظر: المفاهم الشافية في شرح الخلاصة النحوية (شرح الفية ابن ساد)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الساطي، تحقيق: مجموعة محققين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، 1428 هـ - 2007 م: 410/7.

5 - الصحاح: 2508/6.

6 - الأصول: 3/71.

وعند تصغيرها باعتبارها اسم جمع يجري حكمها على حكم الأحاد: فنصغر على لفظها: نشبهها بآواحد: فيقال: نسبة ولو اعتبرناها جمع فله فإنها تصغر أيضا على نفظها.

15- تصغير المركب المزجي

قال الجوهري: ((النسبة إليه حضرمي: والتصغير حضيرموت، تصغر المصدر منهما. وكذلك الجمع، يقال: فلان من الحضارمة))⁽²⁾.

المركب المزجي هو كل كلمتين ركبتا وجعلنا كلمة واحدة، مثل: بعينك، وحضرموت، وسيبويه، ومع يكرم، وتصغيره عند الجوهري وكثير من العلماء إنما يكون إلى صدر الكلمة، ثم يؤتى بالاسم الثاني بعد تصغير المصدر فيقال: حضيرموت، وبعينك، ووجه الخليل ذلك بأن المصدر عندهم بمنزلة المضاف والآخر بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شينين. فالمعاملة مع الأوز، والثاني كالتثنية له، وشبهه بتصغير عبد عمرو وطئحة زيد فكما تصغر المضاف دون الثاني في (عبد عمرو)، و(طئحة زيد)، فيقال: عبد عمرو، وطئحة زيد، كذلك يقال: حضيرموت وبعينك: لأن المضاف والمضاف إليه والمركبين بمنزلة اسم واحد طويل، مثل: عنتريس، فكما يقال: عنتريس: كذلك يقال: حضيرموت، فيحل (موت) من (حضر) محل (ريس) من (عنتريس)⁽³⁾.

وأجاز انقراء وهو من الكوفيين حذف العجز رأسا، فيقول: هذه حضيرة، وهذه بعيلة، وبعضهم يصغر العجز مع حذف المصدر وينحى تام التثنية فيقولون: مؤبسة، ويكيفة، وأجازوا أيضا: حضيرم وبعين فيبني التصغير من الاسمين⁽⁴⁾. والحقيقة أن

1 - ينظر: ارتشاف، ضرب: 1/ 447.

2 - الصحاح: 2/ 634.

3 - ينظر: الكتاب: 3/ 440، وشرح المفصل: 3/ 431.

4 - ينظر: المقاصد، تشافية: 7/ 324.

العلماء لم يجزوا تصغير الاسمين جميعاً؛ لأن الثاني زيد في الأول كزيادة هاء التانيث⁽¹⁾.

والملاحظ أن ما ذكره انقراء وغيره من أوجه ثلاث في تصغير المركب المعرجي أعرض عنها العلماء؛ لأن العرب لا تقول بها⁽²⁾.

16- تصغير الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة

قال الجوهري: ((وتصغير نا: تيا، بالفتح والتشديد؛ لأنك قبيت الألف ياء وأدغمتها في ياء التصغير...))⁽³⁾، وقال في موضع آخر: ((وتصغير عذا: هذيا، ولا يصغر ذي ثمنونث وإنما يصغر نا، وقد اكتفوا به عنه))⁽⁴⁾.

يرى بعض العلماء أن الأسماء المتوعدة في البناء لا يجوز تصغيرها فمثلاً أسماء الإشارة قيل لا تصغر نغلبة شبه الحرف عنيها، ولأن أصلها عنى حرفين، لكنه تصرف تصرف الأسماء المتمكنة فوصف، ووصف به فجرى مجراها في التصغير؛ وذلك لأن التصغير نعت في المعنى، وليس في الأسماء المتوعدة في البناء ما ينعت إلا هذه الأسماء، قلذتك صغرت⁽⁵⁾، صغر الجوهري (نا) على (تيا)؛ وذلك بترك أوله عنى حركته، وقلب الألف ياء وإدغامها في ياء التصغير، وقار ابن بري: صوابه وأدغمت ياء التصغير فيها لأن ياء التصغير لا تتحرك أبداً؛ فالياء الأولى في تيا هي ياء التصغير وقد حذف من قبلها ياء هي عين الفعل؛ وأما الياء المجاورة للألف فهي لام الكلمة⁽⁶⁾، وصغر (ذا) على (ذيا) بالفتح والتشديد، وذلك بقلب ألف ذا ياء لمكان الياء قبلها؛ فدغمها في الثانية ويزاد في آخره ألفا لتفريق يمين العميم

1 - ينظر: تكتلتان في فني النحو والعرف، أبو الغداء عماد الدين إسماعيل بن عني بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن ابوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت 732 هـ)، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخواد، مكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2000م: 363/1.

2 - ينظر: المقاصد الشافية: 7/ 324.

3 - الصحاح: 6/ 2548.

4 - المصدر نفسه: 6/ 2550.

5 - ينظر: شرح جمل تجزي: 2/ 450.

6 - ينظر: لسان العرب: 15/ 455.

والمعرب: (وذيان) في التثنية، وتصغير (هذا) عنى (هذيانا)، ولا يصغر ذي للمؤنث وإنما يصغرتا)، وقد اكتفوا به عنه.

وبعزو ابن عصفور اختلاف طريقة تصغير هذه الأسماء الى اختلاف طريقة تعنها فقد قال: ((وإذا كانت طريقتهما في التثنية طريقة ليس لغيرها من الأسماء: كان لها طريقة في التصغير ليست لغيرها من المصغرات، ألا ترى أنها لا توصف إلا بما فيه الألف واللام))⁽¹⁾. واختلف العلماء في أصل (تا) و(ذا) فذهب البصريون إلى أن أصلهما ثلاثي في الوضع، وعين الكلمة محذوفة شذوذاً، وهي ثياء، والألف تمثل لام الكلمة منقلبة عن ثياء، والأصل: تبي وذيبي، وتصغيرهما يكون يرد العين المحذوفة كما هو الواجب، وزيادة ياء التصغير ورجعت الألف إلى أصلها ثياء فصار (تينا) (تينا) ثم حذفوا العين شذوذاً لكون تصغير المبهمات عنى خلاف الأصل فصار تبا وذيبا، وذهب بعضهم إلى أن أصل (تا) و(ذا) الواو، وأصل الكلمة (توي) و(توي)، وجرى لها ما جرى في المذهب الأول⁽²⁾، ومنهم من يرى أن المحذوف هو اللام لا العين⁽³⁾، و(تا) و(ذا) عند الكوفيين مما وضع على حرف واحد وأن الألف فيهما زائدة، واثياء التي مع ياء التصغير يجوز أن تكون هي الألف الزائدة في (تا) و(ذا) وقلبت ياء لأجل ياء التصغير، ثم حصل الإدغام⁽⁴⁾.

والملاحظ أنهم لم يصغروا من ألقاب إمارة المؤنث سوى (تا) وتركوا تصغير تسي وذي وذهي وذه استغناء بتصغير (تا) أو خوفاً من الالتباس بالمذكر⁽⁵⁾.

وأما الاسم الموصول فقدّر الجوهري في تصغير الذي والتي ((التذيان، والتتيا و في تثنية وجمع التري المصغرة اللتيان والتتنيات))⁽¹⁾، وقال في موضع آخر: ((

1 - شرح جمل تزجني: 450/2 .

2 - بنظر: شرح تشافية 284/1 .

3 - بنظر: توضيح المقصد والمسالك بشرح الفقيه ابن مالك، أبو محمد يار الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عتي، تصدق المصري المملوكي (ت 749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن عتي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1428هـ - 2008م: 5/ 118 .

4 - بنظر: المصدر نفسه.

5 - بنظر: هج تهوابع: 3/ 390 .

وتصغير التي: اللتيا بالفتح والتشديد. فإذا ثبت التصغير أو جمعت حذف الألف وقتت:
اللتيان واللتيات⁽²⁾.

صغر الذي والتي لأنهما قربا إلى التمكن، فهما يكونان قاعنين ومفعولين، ويتبدأ
بهما ويوصفان، ويوصف بهما⁽³⁾.

ويصغران بترك أولهما عنى حاله من الفتح. لأن العرب خصصت الذي والتي
عند تصغيرهما وتصغير أسماء الإثارة بإقرار أولئها عنى صيغتها وزيادة ياء
التصغير ثلثة، وأدغمها في الياء التي هي لام الكلمة، وزيادة الألف المزيدة لتصغير
آخرا، وفي هذا السياق قال ابن يعيش: ((والأسماء المعهمة خولف بتحقيقها تحقير ما
سواها، بأن تركت أولئها غير مضمومة، وألحقت بأواخرها ألفت. فقلوا في ذا
وتأذيا، وتيا وفي... الذي. والتي: اللذيا، واللتيا))⁽⁴⁾. ونسب إلى الأخفش جواز ضم
اللام الثانية من (اللذيا) أو (اللتيا)⁽⁵⁾، والأول نقيس؛ لأن هؤلاء يجمعون بين العوض
والمعوض⁽⁶⁾، ويرى ابن مالك أنها لغة تبعض العرب وعلى هذا قرر أبو حيان أن
الألف ليست عوضا من ضم الأوز إذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه⁽⁷⁾. وجمع
الجوهري التي المصغرة عنى اللتيات وأجازوا جعله تصغير اللاتى. وهو مذهب
الأخفش عنده فياسا؛ ومذهب سيبويه أن اللاتى لا يصغر استغناء بجمع اللتيا⁽⁸⁾، ويرى
أبو حيان أن ما حذاه الأخفش من تصغير اللاتى على اللوتيا، قليل كـ (وذر)

1 - الصحاح: 6 / 2479.

2 - الصحاح: 6 / 2479-2480.

3 - ينظر: شرح المفصل: 3 / 433.

4 - المصدر نفسه.

5 - شرح الشافية: 1 / 288، وانضاف الضرب: 392 .

6 - ينظر: شرح المفصل: 3 / 437.

7 - ينظر: تهذيب اللغات وتكميل المقاصد: 288، وانضاف الضرب: 1 / 392.

8 - ينظر: الكتاب: 3 / 489.

و(ودع)⁽¹⁾، وأيد السيوطي سيبويه فحقد قال: ((ومذهب سيبويه هو الصحيح لأنه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس نون قياس هذه الأسماء ألا تصغر فمتى صغرت العرب منها شينا وفقنا فيه مع مورد السماع ولا نتعدا))⁽²⁾.

قال الجوهري: ((وأما [أولى] فهو أيضا جمع لا واحد له من لفظه؛ واحذذ ذا للمذكر؛ وذا للمؤنث؛ يمد ويقصر، فإن قصرته كتبتة بالياء، وإن مددته بنينه على الكسر، ويستوي فيه المذكر والمؤنث، وتصغيره ألينا يضم الهمزة وتشديد الياء، يمد ويقصر؛ لأن تصغير المبهم لا يغير أوله بل يترك على ما هو عليه من فتح أو ضم))⁽³⁾.

(أولى) يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهو جمع لا واحد له من لفظه، واحذذ ذا للمذكر؛ وذا للمؤنث وصغرد الجوهري على ألينا يضم الهمزة وتشديد الياء؛ لأن تصغير المبهم لا يغير أوله بل يترك على ما هو عليه من فتح أو ضم، وتدخل ياء التصغير ثلثة، وتقلب ألفه ياء؛ لوقوعها موقع مكسور بعد ياء التصغير، مع زيادة ألف آخر الكلمة، ويعتد سيبويه بهذه الزيادة قائلا: ((وإنما أحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حال أواخر غيرها؛ كما صارت أوائلها على ذلك))⁽⁴⁾، وقيل إن هذه الألف جاءت عوضا من ضمة التصغير⁽⁵⁾.

ويرى ابن يعيش أن الضمة في أولي، ليست مجتلبة لتتحقير بمنزلة ضمة أول كليب، وجميل، وإنما هي الضمة التي كانت موجودة في حال التكبير في أولي، ويمكن الاستدلال على ذلك بتركهم ما هو مثله من أسماء الإشارة، مثل: تينا، وتيا، فهما مفتوحتان؛ كما كانتا قبل التحقير في تاء، وتا، فكذا ضمة همزة تينا هي الضمة

1 - ينظر: ارتشاف، تضرب: 1/ 394.

2 - معجم النوراني: 3/ 391.

3 - الصحاح: 6/ 2544.

4 - الكتيب: 3/ 487.

5 - ينظر: شرح المنفلوطي: 3/ 435.

في ألا. فلما كانت الضمة في ألياء هي الضمة التي كانت موجودة في ألا وليست
مجتنبة للتحقير، بقيت بحالها، وحوّض الألف في آخره عن ضمة التحقير⁽¹⁾.

17- تصغير فعل التعجب

قال الجوهري: ((...ويقال أيضا: ملّح الشاعر، إذا أتى بشئ منيح. ويقولون: ما
أميِّح زيدا. وثم يُصغَرُوا من الفعل غيرد وغير قولهم: ما أحيسنه. قال الشاعر⁽²⁾):
يا ما أميِّح غزلا عطون لنا من هونياء بين الضال والسمر))⁽³⁾.
اختلف العلماء في جواز تصغير صيغة التعجب، فالبصريون لا يرتضون ذلك،
ويقولون إن تصغير [املح] في هذا البيت شاذ، لأنه فعل في حين أجاز الكوفيون
تصغيره لأنه عندهم اسم، وتصغيره قياس⁽⁴⁾. ويائرغم من كون [الفعل] التعجب فعلا عند
البصريين فإنهم أجازوا تصغيره، وهو عندهم مقصور على السماع، فلم يسمع عندهم
إثنا في [املح] (أحسن): ويؤلون تصغيره على إرادة تصغير مصدر الفعل أو الثفاعل أو
المتعجب منه هرويا من تصغير الفعل نفسه، لأنه عندهم فعل ولا يجوز تصغيره، قال
سيبويه: ((وئيس شيء من الفعل ولا شيء مما سمي به الفعل يحقر إثنا هذا وحده
وما أشبهه من قولك: ما أفعله))⁽⁵⁾. وفي السياق نفسه قال أبو حيان: ((أظن تصغير
أفعل في التعجب هو نص كلام البصريين والكوفيين. أما البصريون فنصوا على ذلك
في كتبهم — وإن كان خارجا تصغيره عن القياس فقلوا: لم يصغر من الأفعال إلا

1 - ينظر: المصدر نفسه: 435/3.

2 - أختب المصادر النحوية: زوت البيت (شدن). والبيت نسب إلى العرجي في المقاصد النحوية: 1/ 416، 3/ 643. وإلى الحسين بن عبد الله في خزنة الأدب وتب لبيب تسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط4، مكتبة الخاسجي، القاهرة. 1418 هـ - 1997 م: 1/ 93، 96، 97.

3 - الصحاح: 406/1-407.

4 - ينظر: الإصناف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري. أبو البركات، كمال الدين الأجلبي (ت 577هـ)، ط1، مكتبة العصرية. 1424 هـ - 2003 م: 1/ 104. وشرح الأعموني: 2/ 263.

5 - الكتاب: 3/ 478.

أفعل في التعجب))⁽¹⁾. وعة هذا التصغير عند البصريين دون غيرهم من الأفعال بأنه شابه لسم التفضيل في النطق والمعنى فهما يشتركان في التفضيل والمبالغة؛ وعليه جاز تصغيره قياساً عليه؛ لأن الشيء قد يعطى حكم شيء آخر إذا شابهه. ومنها أنه لما كان على طريقة واحدة لا تتغير أشبه الأسماء في ثبوتها وعدم تصرفها، ومنها أنه يأتي صحيح العين كما تصح في الأسماء، في حين أنها تكون معنة في الأفعال، فيقال: هذا أقوم منك، وما أقومه؛ ولا يقال: أقوم زيد عمراً⁽²⁾.

وردت هذه العلة بأن: ((امتناع التصرف لكونه غير محتاج إليه لزمومه طريقة واحدة إذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة لا ينافي التقنية كـ (تيسر) (وعسر) ويأن تصغيره وصحة عينه لشيءه بأفعل التفضيل وقد صحت العين في أفعال كحول وعور))⁽³⁾.

وحمل سيوييه هذا النوع من التصغير على المعنى؛ لأن الأفعال لا تصغر. وتصغير الفعل (أملح) هنا على غير قياس، إلا أن الشاعر حمله على معنى الوصف وذلك بتصغير الموصوف بالملاحة كأنه قال (مئيج) لكنهم عدلوا عن ذلك وهم بخون الأوز ومن عادتهم أن ينقلوا بالشيء وهم يزيدون شيئاً آخر⁽⁴⁾. وذهب ابن مالك إلى شذوذ هذا؛ لأن التصغير وصف في المعنى والفعل لا يوصف⁽⁵⁾. وفي السياق نفسه يقول ابن هشام: ((وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموماً بجموده وأنه لا مصدر له

1 - التفضيل والتكميل، أبو هيان اللدائسي، تحقيق: د. حسن حناوي، ط1، دار الفلم - دمشق (من 1 إلى 5)، وبقي الأجزاء: دار كتوز إشبيلية: 2008/10.

2 - ينظر: المصدر نفسه.

3 - هج الجوامع: 3/46.

4 - ينظر: كتاب: 3/478.

5 - ينظر: شرح التبيين: 3/40.

وأشبه أفعال التصغير خصوصاً بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة ويكونهما ناً بينان ناً معاً لتكتمل شروطاً⁽¹⁾.

ويرى بعضهم أن هذا التصغير لفظي: لأن الفعل منع من التصرف. ومن منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر. فلما أرادوا تصغير المصدر صغروا بتصغير فعله، لأنه يقوم مقامه ويدل عليه. فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل، وهذا التصغير لا اعتداه به، كما أنه لا اعتداه بالإضافة إلى الفعل⁽²⁾.

واستحسن عباس حسن القياس على تصغير (ما أميخ) و(ما أحيسن) لأن سيويه وبعض البصريين وفريق من غيرهم يبيحان ويرى في هذا الرأي تيسيراً وتوسعة لا ضرر منهما⁽³⁾.

18- ما لا يصغر

قال الجوهري: ((ولا يصغر أمس كما لا يصغر غذا، وإثارة، وكيف، وأين، ومتى، وأي، وما، وعند، وأسماء الشهور والأسبوع غير الجمعة))⁽⁴⁾.

يرى الرضوي أن أمس و غذا لا يصغران وإن كانا محدودين كيوم وليلة؛ لأن الغرض الأهم منهما كون أحد اليومين قبل يومك بلا فصل والآخر بعد يومك، فلا احتمالان الفقة ولا الكثرة. واما من هذه الجهة لا يقلان التحقير، كما يقبض قبل وبعد يوم بصغرا أيضا باعتبار مظهريهما وإن أمكن ذلك فضلا عن اعتبار تقلبيتهما في أنفسهما كما كان الغرض الأهم منهما ما لا يقبض التحقير⁽⁵⁾.

1 - شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد.

جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: 322.

2 - نظر: خزنة الادب: 95/1.

3 - بتظر: النحو الوافي: 343/3.

4 - الصحاح: 904/2.

5 - نظر: ترويح تنظية: 293 /1.

أما ابن بعش فيرى لهما لا يصغران: ((لأنهما لما كانا يتعقنان باليوم الذي أنت فيه، صاروا بمنزلة المضمرة؛ لاحتياجهما إلى حضور اليوم؛ كما أن الضمير يحتاج إلى ظاهر يتقدمه، وكذلك أول من أمس حكمه حكم أمس، ومثله الأبرحة))⁽¹⁾.

أما بالنسبة لتصغير أسماء الشهور والأسبوع فقد منع سيبويه تصغيرها؛ فقد قال: ((ولا تحقر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر؛ إنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته؛ نحو: رجل وامرأة وأشباههما))⁽²⁾، واختار ابن كيسان ولستحسب معظم العلماء هذا الرأي؛ لأنها أسماء أعلام عنى هذه الأيام، فلم تتمكن؛ وهي معارف تمكن ريدا، وعمرو، ونحوهما من الأعلام؛ لأن العلم إنما وضع عنى شيء لا شريك له؛ وهذه الأسماء وضعت على الشهور والأسبوع، ليعلم أنه الشهر الأول من السنة واليوم الأول، أو الثاني من الأسبوع؛ وليس منها شيء يختص فيتغير به في الوقت الذي يلزمه التصغير⁽³⁾. وهناك بعض النحويين يرون أنه لا يجوز تصغير أيام الأسبوع والشهور؛ لأنها تدل على مدة زمنية محددة ولا تقبل الزيادة ولا التقليل⁽⁴⁾.

وأجاز الكوفيون والعميري والجرمي والملازمي تصغيرها فقتوا: أحيد، وثنيان، لأن الألف ألف وصل فهي مثل تصغير ابن على بنى، وثلاثاء يتصغير ثلاث فيسبم الصدر ثم يوتى بعدد يالف الثالث، وأربعاء، وخميس، وجمعة، وسببت وكذلك الشهور، فيصغر المحرم على محيزم، بحذف إحدى الرأين حتى تصير عنى مثال جعفر، ويجوز النعويض فيقال: محيزيم، وقالوا في صفر صفيير؛ وفي ربيع ربييع⁽⁵⁾.

وانتصر ابن ولاء سيبويه ورد مذهب العمري وأنكر عليه تخطئة سيبويه؛ لأن هذه الأسماء امتنع تصغيرها ((لأنها ليست بموضوعة على مقادير كما وضع يوم على مقدار من الزمان وعدد من الساعات؛ ألا ترى أن يوماً يكون جوليا لـ(كم)، يقول

1 - شرح المفصل: 3/ 434.

2 - الكتيب: 3/ 480.

3 - ينظر: الأصون: 3/ 62، وشرح المفصل: 3/ 434.

4 - ينظر: شرح الشافية: 1/ 293، وضع تهوابع: 3/ 391.

5 - ينظر: المنتخب: 2/ 277، ورتشاف الضرب: 1/ 352.

القائل: كم سرت؟ فيقول المجيب: يوما أو يومين، فإذا كان مقداراً جاز تحقيرد وتقلينه، وأما السبب والأحد وما يجري مجراها فلم يوضع للمقادير وإنما هي أعلام وسمات لأوقات لا يراد بها المقدار، وهي تكون في جواب متى سرت؟ فيقول المجيب: لسبت فلما أريد بها ذلك لم يجر فيها التقليل لأن التحقير في المقادير إنما هو كتصغير الشيء أو تقليل عدده⁽¹⁾.

وزعم بعض النحويين أنك إذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وإن نصبت لم يجر تصغيرهما وزعم بعضهم أنه يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع وأجاز المازني تصغيرهما في الرفع والنصب⁽²⁾.

19- شواذ التصغير

الشاذ هو القليل في كلام العرب الذي لا يقلن عليه، وفي هذا شيبان قال سيبويه: ((ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس))⁽³⁾، وعذ السير في هذا الباب من نوازل التصغير وشواذه، وشذوذ من غير وجه فمنه ما هو على غير حروف مكبرة، ومنه ما يصغر على لفظ الجمع ومكبره واحد، ومنه ما يصغر على جمع لا يصغر على ذلك الجمع منته⁽⁴⁾.

ونقد وضع علماء اللغة قواعد واضحة للتصغير، إلا أن هناك مجموعة نقاط قد خرجت عن هذه القواعد، وقد أشار الجوهري إليها في معجمه منها: ((الحرب توث، يقال: وقعت بينهم حرب، قال الخليل: تصغيرها حرب بلا

1 - الانتصار لسيبويه على السير، أبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد الشيباني التصوي (ت 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط1، مؤسسة الرسالة، 1416 هـ - 1996 م: 234.

2 - ينظر: شرح التنبيه: 1/ 293، وضع تجويد: 3/ 391.

3 - الكتاب: 2/ 402.

4 - ينظر: شرح كتاب سيبويه: 224.

هنا رواية عن العرب، قال المازني لأنه في الأصل مصدر، وقال العبردي:
الحرب قد تذكر⁽¹⁾.

الحرب نقبض السمع، واشتقاقها من الحرب، وهو السلب لأنها تسلب المال
والرجال. فيقال: حربت الرجل حرباً، إذا سلبته ماله وتركته بغير شيء⁽²⁾. وهي
مؤنثة، وتصغيرها حرببة، ياتحاق الهاء بها عند التصغير، إلا أن العرب عدت عن
القياس، فصغروها على حرب⁽³⁾، وعنه تانيها عند الأزهري هي أنهم ذهبوا بها إلى
المحاربة. وكذلك السلم والسلم يذهب بهما إلى العمالة: فنؤنث⁽⁴⁾. ونقل عن
السيرافي أنها مؤنث، وأصنفا للصفة كلها مقاتلة حرب⁽⁵⁾. ومما حكى فيها عن ابن
الأعرابي التذكير وأنشد:

وهو إذا الحرب هفا غفابه كره اللقاء تلتظي حرايه⁽⁶⁾

والتذكير نادر عند ابن سيده وحمله على معنى القتل والهرج⁽⁷⁾، وغنيه يكون
تصغيره بلا هاء قياساً. ومما يعزز هذا قول الدكتور عبد الصبور شاهين: {فإذا اعتبر
بعضها مذكراً فلا موجب للهاء، ويصبح تصغيره بدونها قياساً مثل: حرب حرب⁽⁸⁾}.
حرب⁽⁸⁾.

1 - الصحاح: 1/108.

2 - نظر: شمس العلوم ولواء كلام العرب من الكلام، نتوان بين سعيد الخبري
تيمني (373هـ)، تحقيق: حسين بن محمد الله العسوي - مطهر بن علي الإرياني - يوسف
محمد عبد الله طه، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، 1420 هـ -
1999 م: 3/1383.

3 - ينظر: تعين: 3/213.

4 - ينظر: التهذيب: 5/16.

5 - نظر: تمحيم والمحيط الاعظم: 3/312.

6 - البيت بلا نسبة وهو من شواهد شرح تشافية: 4/98، ولسان العرب: 1/303.

7 - نظر: المصدر السابق.

8 - المنهج الصوتي لتبنية العربية: 158.

وعنة تصغيرها على حُرَيْب بإسقاط الهاء عند التحميري هي تجنب التباسها بتصغير الحربة، التي هي كالمُرْمَح وإنا فالقياس في كل مؤنث ثلاثي ليس في واحدته هاء أن يزل في تصغير الهاء⁽¹⁾.

وحمله ابن يعيش على المصدرية فهو في الأصل مصدر سمي به. إذ قال: ((وقد شذت أسماء، فجاءت مصغرةً على حدٍّ مجيئها مكثرة من غير علامة. وذلك ستة أسماء، منها ثلاثة أسماء قد ذكرها سيوييه، وهي اثنتان للمسننة من الإبل، والحربة، والفرس فإذا حفرتها، قلت: نُيَيْبٌ، وحُرَيْبٌ، وفَرَيْسٌ... وأما الحربة، فمصدرٌ وصف به، كقولهم: رجلٌ عدوٌّ وكان الأصل مُقْلَتُهُ حَرْبٌ، أي: حاريةٌ للمال والنفس، ثم حذفت الموصوف، وقيل: حربٌ، كما قيل: عدوٌّ⁽²⁾)). وأعاد ابن عقيل تصغيرها من غير علامة إلى أمن اللبس⁽³⁾. ويبدو لي أن هذا التعليل بعيد: لأن الحرب الحرب بمعنى السنب والحرب الثعلب يصغران على حُرَيْب فمن أين يتحقق أمن اللبس؟ قال الجوهري: ((والعرب والغرب واحد؛ مثل العجم والعجم، والعرب: تصغير العرب...))⁽⁴⁾.

العرب جيل من الناس معروف، خلاف العجم، مؤنث، والدليل على أن العرب مؤنث في المعنى قولهم: عرب ياندة وعاربة، ومستعربة، فيصفونه بالمؤنث⁽⁵⁾. وإذا صغر المؤنث الثلاثي الذي لا تاء فيه زيدت في تصغيره التاء؛ لأن أصل التأنيث أن يكون بعلامة، ولخفة الثلاثي. فلما اجتمع هذان الأمران وكان التصغير يرد الأشياء إلى أصولها؛ اظهروا العلامة المقترنة فيه⁽⁶⁾.

1 - ينظر: شمس العلوم: 215/1.

2 - شرح المفصل: 416/3. وشرح الشافية: 242/1.

3 - ينظر: شرح ابن عقيل على اللغة ابن سائد، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن التميمي الهمداني (ت 769هـ)، تحقيق: محمد عيسى تميم عبد الحميد، 200، دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، 1400 هـ - 1980م: 150/4.

4 - الصحاح: 179/1.

5 - ينظر: شرح المفصل: 416/3.

6 - ينظر: شرح الشافية: 345/1.

وقد صغره الجوهري من غير إلحاق تاء، فقال: غريب، والقياس: غريبة. وعده ابن سيده وغيره من الشواذ؛ لأنه من الأسماء المؤنثة من ذوات الثلاثة فشدت عما عنيه الجمهور في الاستعمال⁽¹⁾. وتصغيره بغير هاء عند الشاطبي قليل ونادر. فقد قال: ((وأما ما ذكر من الرد في التصغير فمعناه أن ترجع التاء المقدرة في تصغير ذلك الاسم الذي تتحققه العلامة؛ وتتك قولهم في عين غيبة؛ وفي يد بنية... وهذا هو الأكثر، والأكثر خاف؛ فلا يفض هذا التعريف ما جاء من نحو: فريس، وقويس، وغريب، والفرس، والقويس والعرب مؤنثات، فإن هذا قليل نادر فلا يعتد به))⁽²⁾.

وقد يوجه تصغيره من غير هاء، بأنه أراد الجيل من الناس وبذلك ينتفي الشذوذ عنه⁽³⁾. وقيل إنهم لاحظوا فيه معنى قوم ورهط؛ إذ كانت من أسماء الجموع⁽⁴⁾. ومنهم من يرى أن وجه التذكير في تصغير عرب على أن أصله مصدر: عرب كقرح⁽⁵⁾.

قال الجوهري: ((وقولهم: نقيته مغيزان الشمس، صغروه على غير مكبره: كأنهم صغروا مغزانا، والجمع مغيزانات، كما قالوا: مغازق الرأس، كأنهم جعلوا ذلك الحين أجزاء؛ كنما تصويت الشمس ذهب منها جزء؛ فصغروه فجمعوه على ذلك))⁽⁶⁾.

1 - ينظر: تخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده النحوي (ت 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط1، دار انباء التراث العربي - بيروت، 1417هـ/1996م: 5/57. وشرح الشافية. وكان اثنين الاشراف تقي: 346/1، وشرح المعجل: 415/3.

2 - المقاصد الشافية: 355/6.

3 - ينظر: شرح التواهد الشعرية في أمات الكتب التحوية، محمد بن محمد حسن شروان، ط1، مؤسسة ترستة، بيروت - لبنان، 1427هـ - 2007م: 3/195.

4 - ينظر: المقاصد الشافية: 408/7.

5 - ينظر: شرح الشافية: 243/1.

6 - الصحاح: 192/1.

المغرب في الأصل موضع الغروب؛ ثم استعمل في المصدر والزمان،
وقيل إنه الفتح ولكن استعمل بالكسر؛ كتمشوق والمنجد⁽¹⁾.

وصغروه على مغربان، وهو ليس بالثمد عند سيبويه والجوهري؛ بل
أنها جاءت على غير بناء مكبره، كأنهم صغروا مغربانا وفي هذا السياق
يقول سيبويه: ((باب ما يحفر على غير بناء مكبره الذي يستعمل في الكلام
فمن ذلك قول العرب في مغرب الشمس: مغربان الشمس...))⁽²⁾ ويرى
الجوهري أنهم سموا كذا جزء منه مغربانا وجمعود على مغربانت وهو عند
الرضي جمع قياسي لتصغير غير قياسي والمراد من التصغير هنا تقريب
الزمان أي للدلالة على قرب باقي النهار من الليل وليس تقبيل المصغر أو
تحقيره.

في حين عده بعضهم من شواذ التصغير والقياس فيه: مغرب؛ فزيادة
الألف والتون في طرفه شذوذ⁽³⁾، واستبعد مصطلحي الغلاييني أن يكون
مغربان تصغير مغرب قللاً: ((والحق أن مغربانا هو تصغير مغربان))، وهو
بمعنى المغرب، يقال لعينه مغرب الشمس، ومغرباتها⁽⁴⁾.

ويرى الدكتور عيد الفتح الحموز أن هذا الضرب من التصغير بزيادة
(إن) جاء لتحقيق أمن اللبس بين المصدر الميمي؛ واسمي الزمان

1 - ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن
محمد ابن عبد الكريم الصيبي الجزري ابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، و
محمود محمد الطناحي، مكتبة العتبة - بيروت، 1399هـ - 1979م: 3/ 351.

2 - الكتاب: 3/ 484.

3 - ينظر: شرح المفصل: 3/ 427، والمخصص: 4/ 269.

4 - جلع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، ط 28، مكتبة العصرية، صيدا -
بيروت، 1414هـ - 1993م: 2/ 95.

والمكان⁽¹⁾. ويرى بعضهم أن زيادة (ان) في هذا النوع من التصغير جاء لتحقيق أمن اللبس بين دلالات هذه الحروف. فالمغرب بوزن (مفعل) يطلق على الوقت الذي تغرب فيه الشمس، وتسقط من الأفق، والمغرب بوزن (مفعل) انصبغ نبياضه، فلما اتفقتا في التصغير لجأ العرب إلى دفع هذا التيسر بأن صغرت مغرباً على (مغزبان) ومغرباً على القياس⁽²⁾.

قال الجوهري: ((الثاب من السن: والجمع اثياب ونُيوبٌ أيضاً على غير قياس... والثاب: المسنة من النوق... والتصغير نُيبب. يقال سنيت بذلك لطول نايها، فهو كالصفة، فلذلك لم تلحقه الهاء: لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات...))⁽³⁾.

الثاب مذكر من الثمان: وهي التي تلي الرباعيات، يقال: نبت نابه⁽⁴⁾. والثاب عند ابن سيده مؤنثة⁽⁵⁾. وذهب ابن عقيل إلى أن ثاب السن مذكر: وثاب المسنة مؤنثة⁽⁶⁾.

وتُيبب عند سيبويه اسم للمؤنث خاصة لا تقع على المذكر إذ كان ذكرها جملاً. فكأنهم جعلوها ثياب من الإنسان أي هو أعظم ما فيها كما يقال للمرأة إنما أنت بطين إذا كبر بطنها⁽⁷⁾. وذكر الجوهري أنه يستعار للمسنة من النوق سموها بذلك حين طال طائر نايها وعظم، مؤنثة أيضاً، وهو مما سمي فيه لكل باسم الجزء. فهو كاتصفة

1 - ينظر: باب تصغير في مطلق التحو وتلغة بأصلته اثره المصنوعة توشح تعريفة به بالتحسية والإتياس. عبد الفتاح احمد الحوز. مجلة مؤنثة للبحوث والدراسات. جامعة الأردن. المجلد: 3،

العدد: 31، 1988م: 160

2 - ينظر: تاج العروس: 3/ 468.

3 - الصحاح: 1/ 230.

4 - ينظر: تهذيب اللغة: 15/ 350 .

5 - ينظر: المعجم والمحيط الأعظم: 10/ 502.

6 - ينظر: المساعدي على تهذيب الفوائد: 3/ 498.

7 - ينظر: الكتاب: 3/ 483.

تدبهم ، فذلك ثم تلحقه الهاء عند تصغيره على نيب . لأن الهاء لا تلحق تصغير الصفات⁽¹⁾.

وعذا ابن يعيش من الشواذ فهي جاءت مصغرة على حد مجبتها مكبرة من غير علامة⁽²⁾.

ويرى اشتطبي أنهم راعوا الأصل المذكور في تصغير الناب إذ قال: ((الناب للتأفة المسنة، فأنوا في تصغيره: نيب، لما سموها بنائها الذي يزل، وهو مذكر راعوه في التصغير))⁽³⁾، فهو اسم جنس مذكر الأصل.

ومن العرب من قالت في تصغير المسنة من الإبل: نوب، وقد غلطهم سيبويه قائلًا: ((ومن العرب من يقول في ناب: نوب، فيجاء بالواو لأن عدد الألف ميدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم))⁽⁴⁾، ونوب عند البصريين شاذ من جهة قلب الياء، ومن جهة سقوط التاء، وعند الكوفيين شذوذ من الجهة الثانية فقط⁽⁵⁾.

قل الجوهري: ((الدود: جمع دودة، وجمع الدود ديدان، والتصغير ذويد، وقياسه دويد))⁽⁶⁾.

الدود اسم جنس جمع واحد دودة بمنزلة تمر وقمح جمع تمر وقمحة⁽⁷⁾. قال ابن الدهان إن: ((الأسماء المفردة الواقعة على الجنس، تكون في المخلوقات التي بين الواحدة وبينه تاء التانيث، وذلك نحو: تمر وتمر، وقد يكون بياء النسب، نحو:

1 - ينظر: الصحاح: 1/230.

2 - ينظر: شرح تمصيل: 3/416.

3 - المقامد تشافية: 7/406.

4 - الكتاب: 3/462.

5 - ينظر: المسامع على سهيل: فوائد: 3/498.

6 - الصحاح: 2/470.

7 - ينظر: تاج العرب: 3/167.

زنجي وزنج. وقد يشبه بغيره: قالوا: طنحة وطلاح، وصخرة وصخور. وضده: سفينة وسفين⁽¹⁾.

وذكر الجوهري في تصغيره ذويد: وقياسه عنده ذويدة. وعده ابن بري وهما من الجوهري: لأن إحقاق التاء به يؤدي إلى التباس المفرد بجمع، لأنه جنس بمنزلة نمر وفتح جمع نمره وفتحها فكما تقول في تصغيرهما تمير وفتح كذلك تقول في تصغير دود ذويد كيلا يظن أنه تصغير دودة وبقرة وشجرة⁽²⁾.

قال الجوهري: ((القدر مؤنث، وتصغيرها قدير بلا هاء، على غير قياس))⁽³⁾.

القدر معروفة أئمة يطبخ فيها وهي مؤنثة. ويرى القراء أن بعض قيس يذكرها، ويذهب المستري إلى فساده هذا الرأي⁽⁴⁾، وتصغيرها عند الجوهري على قدير بلا هاء. وعند الأزهري على قديرة⁽⁵⁾، تابعه ابن الخباز وعزا علة إحقاق التاء بهذه الأسماء عند التصغير إلى أن التصغير بمنزلة الوصف. ولو وصفته جنت بالصفة مؤنثة، نحو: شمس منيرة، وقدر كبيرة⁽⁶⁾، في حين يرجع الشاطبي إسقاط الهاء في قدير إلى أنهم لاحظوا فيها معنى الإثاء⁽⁷⁾.

قال الجوهري: ((... وتقدير إنسان فعلان، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل: رويجل. وقال قوم: أصله إنسان على إفعال. فحذفت الياء استخفافاً، لكثرة ما يجري

1 - تقول في العربية، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، تحقيق: د. فايز قارن ط1، دار الامر - مؤسسة ترستة، 1988م: 63.

2 - بنظر: تازن العرب: 167/3.

3 - الصحاح: 787/2.

4 - بنظر: المذكر والمؤنث، سعيد بن إبراهيم التستري، البغدادي، النصراني، أبو الحسين الخليلي ط361هـ، تحقيق: أحمد عبد الحميد هريدي، ط1، مكتبة الخاتمي، القاهرة، 403هـ - 1983م: 21.

5 - بنظر: تهذيب اللغة 40/9، والمصباح المنير: 492/2.

6 - بنظر: توجيه النح، أحمد بن الحسين بن القيل، دراسة وتحقيق: أ. د. قدير زكي محمد دياب، ط2، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، 1428 هـ - 2007 م : 563.

7 - بنظر: المقاصد الشافية: 411 /7.

على ألسنتهم، فهذا صغروه ردوها، لأن التصغير لا يكثر. واستدلوا عليه بقول ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: إنما سُمي إنساناً لأنه عهد إليه فَنَسِيَ⁽¹⁾.

أُنسيان تصغير إنسان، وقياسه أنيسان، وأصل إنسان عند الكوفيين إنسيان عنى زنة إفعالن، وهو لفظ مهمل غير مستعمل؛ على تقدير أن إنسان إفعالن من انسيان، فحذفت الياء تكثرة الاستعمال فصارت على زنة (أفعالن) وعند التصغير ردوا الياء.

ويرى البصريون أن إنسيان على زنة فعليان من الإنس، والهمزة فيه أصلية، وعندما حذفت الياء صارت عنى زنة فعلان. وأن الياء زبدت في أنسيان على خلاف القياس، كما زبدت في مخزيان تصغير مغرب وعشيشية تصغير عشية، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس فلا يكون في ذلك حجة⁽²⁾. ويرى ركن الدين الأسترآبادي أنه لا ياء في إنسان بعد السين لا نقضاً ولا تقديراً؛ والقياس في التصغير هو أنيسان⁽³⁾.

وتعل رأي البصريين الغائز بزيادة الياء في إنسان على غير قياس أقرب إلى انصواب من كونه حرفاً أصلياً والدليل زيادته في تصغير رجل عنى زويجل ويلة على أئينة وغيره من الأسماء المصغرة بزيادة الياء. ويرى بعضهم أن مسوغ اللذوذ هنا هو تحقيق أمن اللبس بين من صغر (إنسان) وهو ما يطلق على الرجل والمرأة ممن يعقل، ومن صغر (إنسان) وهو أمثال الذي يرى في سوك العين؛ فلو صغر كل منهما على القياس لقل أنيسان ووقع اللبس بين الداليتين؛ ولهذا فرقوا بينهما بزيادة ميسى

1 - الصحاح: 2/905.

2 - ينظر: الإتصاف في مسائل الخلاف: 2/669، وارتشاف الغرب: 1/390.

3 - ينظر: شرح التنقيح: 1/358.

إنسان عند التصغير بالياء، فيما يطلق على الرجل والمرأة وجاؤوا بالتقاييس فيما دل على مثال العين⁽¹⁾.

قال الجوهري: ((الفرس يقع على الذكر والأنثى، ولا يقال للأنثى فرسة، وتصغير الفرس فريس، وإن أردت الأنثى خاصة ثم تقل إلا فريسة بالهاء...))⁽²⁾.
الفرس، واحد الخيل، سمي به تدفقه الأرض بحوافره، وأصغر الفرس: الذي⁽³⁾. وذهب سيبويه إلى أن أصله التانيث ولذاتك يقال: ثلاث فراس وإذا أرادوا المذكر الرمود التانيث وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار يمتزلة تقدم وتصغيرها فريس⁽⁴⁾.

ويقع الفرس على الذكر والأنثى كالإنسان والبشر في وقوعه على الرجل والمرأة؛ فيقول هو الفرس وهي الفرس⁽⁵⁾، ولا يقال للأنثى فيه فرسة⁽⁶⁾. وحكى ابن جنى فرسة⁽⁷⁾.

وعنه إنحاق الهاء بها في التصغير؛ هي لأن التصغير نائب عن الصفة، ولو وصفته لأدخلت في صفته الهاء، فقلت: دار صغيرة وشمس منيرة⁽⁸⁾. ويرجع العكيري

1 - ينظر: ظاهرة تشوُّد تصرفي في الصرف العربي، د. حسين عباس الترفلية، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، 1426هـ - 2006م: 223.

2- الصحاح: 957/3.

3- ينظر: ناسب التلافة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جاز الله، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط1، دار تكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1419 هـ - 1998 م: 16/2.

4 - ينظر: الصحاح: 563/3.

5 - ينظر: شرح المفصل: 416/3.

6- ينظر: لسان العرب: 159/6.

7 - ينظر: تقصيص: 106/3.

8- ينظر: تبديع في علم العربية: 173/2.

العكبري السبب في ذلك إلى أنه لو لم تُرد في التصغير ثم يبق من أحكام التأنيث في اللفظ شيء⁽¹⁾.

وصغر بعضهم الفرس الأثني على فرسٍ على التغليب⁽²⁾، وهو نادر عند ابن سيده⁽³⁾، وشاذ عند ابن الأثير وغيره، فقد قال: ((وقد شذ من هذا العموم أسماء معدودة: وهي: قوس، وحرب، ودرع، ونعل، وناب، وعرس، وفرس، فلم ينحقوا مصغرها ناء، وانجيد إتحافها، فتقوز: قويس، وتعل، وفرس، وقويسة، ونعينة، وفرسية))⁽⁴⁾، ويرجع بعضهم على عدم إتحاق التاء بمصغرها إلى أنهم راعوا فيها الصفة، كأنها من الفرس وهو الذق⁽⁵⁾، في حين يرى العكبري أنهم لاحظوا فيها معنى التذكير، أي للمركوب، فصغرت من غير علامة تأنيث⁽⁶⁾.

وتصغير الذكر عند الجوهري على فرسٍ والأثني فرسية على الفيلس، وعلى ذلك لا شذوذ فيه ولا ندره⁽⁷⁾.

قال الجوهري: ((القوس بذكر ويؤنث، فمن أنث قال فرس تصغيرها قويسة، ومن ذكر، قال قويس...))⁽⁷⁾.

أما القوس عند ابن سيده فمؤنث، وتصغيرها قويس بغير ناء، شذت عن القياس؛ ولها نظائر⁽⁸⁾، وذهب ابن الأثير إلى أن القوس أنث وتصغيرها قويس

1 - ينظر: التلخيص في علل البناء والإعراب، أبو اليقظ عبد الله بن الحسين بن محمد الله العكبري الخدادي، مطبوع في بيروت، تحقيق: د. عبد الإله النيهان، ط1، دار الفكر - دمشق، 1416هـ - 1995م: 170/2.

2 - ينظر: شرح التنزيل: 241/1.

3 - ينظر: المعجم والمحيط الأعظم: 481/8.

4 - البدیع فی علم صرفیة: 173/2.

5 - ينظر: المعاهد تشافية: 406/7.

6 - ينظر: التيباب في علل البناء والإعراب: 170/2.

7 - الصحاح: 967/3.

8 - ينظر: المعجم والمحيط الأعظم: 521/6.

وربما قبل فويسمة⁽¹⁾؛ والثانيث هو الاختيار عند الصغلي⁽²⁾؛ نقوته (صلى الله عليه وسلم): (من اتخذ قوسا عربية وجفيرا نقي الله عنه القفر)⁽³⁾ عاد التصغير مؤنثا على القوس: وهي ثلاثية مؤنثة ايضا عند لين الأثير ووجب إلحاق التاء بمصغرها. وتكن قد شذ من هذا العموم أسماء معدودة: هي: قوس، وحرب، ودرع، ونعل، وناب، وعرس، وقرس، والجند إلحاقها: فتقوز: قونيس، ونعل، وفريس، وقونيسة، ونعيسة، وقريسة⁽⁴⁾.

وحمل بعضهم قونيس بغير تاء عنى الغود، فأجزيت مجزى المذكر قسي المعنى، والمذكر هو الأصم: فترك لفظ التصغير على الأصل⁽⁵⁾، وساع حذف التاء عند الناطقي؛ لأنه لاحظ أنها في الأصل مصدر من قاس يقوس قوسا⁽⁶⁾.
قال الجوهري: ((درع الحديد مؤنثة، والجمع للقليل أدرع وأذراع، فلذا كثرت فهي الذروع، وتصغيرها ذريع عنى غير قياس: لأن قياسه بالهاء))⁽⁷⁾.

1 - ينظر: اتلعة في الفرق بين المذكر والمؤنث، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنصاري، أبو تبركات، فصل الدول الأياري، تحقيق: د. رمضان عبد اتواب، ط2، مكتبة الفتاحي، القاهرة - مصر، 1417 هـ - 1996 م: 86.

2 - ينظر: العباب الأخر والياب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن هباز العلوي العمري القرشي الصفاي (ت650هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، ط1، دار التنوير الثقافية العلمية، العراق - بغداد، 1987 م، (أحرف تسين): 367.

3 - غريب التحيت، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب التبرستي المعروف بالخطابي، تحقيق:

محمد التكرم إبراهيم الغريلاوي، خراج أنانيته: عبد القوي عبد رب التبرستي، دار الفكر - دمشق، 1402 هـ - 1982 م: 112/1.

4 - ينظر: تديع في علم تعريية: 173/2.

5 - ينظر: العباب في علم لبتاء والإعراب: 170/2.

6 - ينظر: المقاصد تشافية: 408/7.

7 - المحتاج: 1206/3.

أما درع الحديد فتؤنث في الأكثر⁽¹⁾. وقال بعضهم بذكر أيضا، فيقال: درعٌ سابعَةٌ ودرعٌ سابعٌ، وتصغيره: درعٌ بلا هاء⁽²⁾، وتصغيره بلا هاء على غير قياس: لأن قياسه بالهاء، وهو أحد ما شذ من هذا الضرب⁽³⁾. وجعله القوي على نغمة من ذكر، والمذكر هو الأصل، فتترك لفظ التصغير على الأصل⁽⁴⁾، وقيل إنهم راعوا فيها معنى الملبوس أو الثوب⁽⁵⁾. قال درع يطلق على درع المرأة أيضا وهو مذكر بالتعلق، وفي هذا السياق يقول ابن هشام اللخمي: ((أما ذكر درع للمرأة ولأن درع الرجل، لأن المرأة لباس ثرجل، وهي أنثى، فوجب أن يكون درعها مذكرا، والرجل لباس للمرأة، وهو ذكر، فوجب أن يكون درعه مؤنثا، وكان يحتج على ذلك بقوله تعالى: «هن لباس لكم وأنتم لباس لهن» [البقرة: 187])⁽⁶⁾. وصغر التستري درع الحديد على القياس فقال دريعة، لأن درع الحديد مؤنثة، يقال: درعٌ سابعَةٌ ومقاضة⁽⁷⁾.

قال الجوهري: ((والأصغر: الوقت بعد العصر إلى المغرب، وجمعه أصل وأصال وأصائل، كأنه جمع أصينة... ويجمع أيضا على أصلان، مثل يعير وبعران، ثم صغروا تجمع فقالوا أصيلاَنَ ثم أبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلاَنَ...))⁽⁸⁾.

يرى السيرافي أن أصيلاَنَ إن كان تصغير أصلاَنَ جمع أصيل فتصغيره تارة، لأنه إنما يصغر من الجمع عنى لفظه ما كان دالا على القلة وأينية القلة هي أفعال وأقعل وأقعة وقعلة ونبت أصلاَنَ واحدة منها فوجب أن يحكم عليه بالشذوذ وإن كان

1 - ينظر: تهذيب اللغة: 2/119، والمصباح المنير: 1/192.

2 - ينظر: العين: 2/34، والمعجم والمحيط الأعظم: 2/8.

3 - المعجم والمحيط الأعظم: 2/8.

4 - المصباح المنير: 1/192.

5 - ينظر: المقاصد الشافية: 7/407.

6 - شرح القامح، ابن خلدون اللخمي (ت 577 هـ)، تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، ط1، 1409 هـ -

1988 م: 260.

7 - ينظر: المذكر والمؤنث: 4.

8 - الصحاح: 4/1623.

أصلان مفردا كزمان وفريان فتصغيره على يابه⁽¹⁾. وفي السياق نفسه يقول رضي الدين الأسترآبادي: ((وأصِلان شاذ؛ لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه، كأنهم جعلوا كل جزء منه أصيلا، وأصِلال شاذ على شاذ، والقياس أصيالات))⁽²⁾.

ووجه التثنية هنا هو التعامل مع الجمع كأنه مفرد قد انتهى بالالف والنون، ويقتضى القياس أن يصغر أصلان على أصيالات وذلك بأن يرد إلى مفرده أصيل ثم يصغر عنى أصيلا على لفظ الواحد ثم ينحق به الف والياء إن دل عنى غير العاقل فيقال أصيالات؛ وهذا يتفق مع تصغير أصيالات جمع أصيلة لغير العاقل. وذلك ارتأى الدكتور عبد الفتاح الحموز أن يفسر هذا التثنية بتحقيق أمن اللبس بين تصغير جمع أصلان وجمع أصيلة فهما يلتقيان في التصغير عنى أصيالات بالرغم من اختلاف دلالتيهما بأن صغر أصلان عنى أصيالات⁽³⁾.

والملاحظ أن إبدال النون لاما غير شائع عند القدماء⁽⁴⁾ في حين أقرت الدراسات الدراسات الصوتية الحديثة هذا النوع من الإبدال؛ لأن اللام والنون من محبس واحد، وكلاهما مجهور والغرق أن اللام قموي والتون ألفي، وهذا الاتفاق بينهما في المخرج والصفة مسوغ للإبدال تحقيقا لتخفة. ومما هو جدير بالذكر في هذا السياق أن التثنية تُبدل من اللام أيضا، كما في قولهم: لعن في نعل⁽⁵⁾.

قال الجوهري: ((وتصغير الغلثة أغلثة على غير مكبره، كأنهم صغروا أغلثة وإن كانوا لم يقووه، كما قالوا أصيبية في تصغير صيبية. وبعضهم يقوون غلثة على القياس))⁽⁶⁾. وقال في موضع آخر: ((ولم يقووا أصيبية استقاء بصيبية، كما لم يقووا

1 - ينظر: شرح الكتاب: 4/ 224. والسكندر والمحيط الأعظم: 8/ 353.

2 - شرح الشافية: 1/ 277.

3 - باب تصغير في مقام التحول واللفظ: (160).

4 - ينظر: المنع في التصريف: 268.

5 - ينظر: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرحها، محمد الإطاشي. ط3، دار نشر قن تعريسي، بيروت: 23/1.

6 - الصحاح: 5/ 1997.

أغلمة استقاء بغملة، وتصغير صنية صنية في القياس، وقد جاء في الشعر أصبغة،
كأنه تصغير أصبغة...⁽¹⁾.

قال الجوهري الغنم جمعة غلمة وإن كانوا لم يقوتوه، وتصغير غلمة (أغلمة)
وكان القياس غلمة لكنهم ردوه إلى أفعلة فقلوا أغلمة وهو ما سبقه إليه سيبويه
معللاً لذلك بأن غلاماً (فعال) مثل غراب وصبي (فعل) مثل قفيز وبنيهما في أدنى العدد
(أفعلة) كأغربة وأقزة قرأ في التصغير إلى الجاب، إذ التصغير مما يرد الأسماء إلى
أصولها⁽²⁾، ويصغر عن القياس عندهم إذا سميت به امرأة أو رجلاً، ومن العرب من
يجريه عن القياس فيقول: صنية وغلمة. وقال الراجز⁽³⁾:

صنية على الذخان زمكا ما إن عدا أكبرهم إن زكا⁽⁴⁾.

وهي عند الزمخشري من الأسماء المصغرة التي تكلمت بها العرب ولم يتكلموا
بمكبرها، أي أغلمة وأصبغة فهي لم تستعمل إنما تستعمل غلمة وصنية، ويريد
بالأغلمة الصبيان، ولذلك صغروهم⁽⁵⁾.

وحمته الأسترآبلي على باب النياحة أو الاستخاء إذ قال: ((وإنما غلمة
فقالب عن أغلمة لتثنيهما في كونهما للقلة في النفظ: والدليل على نيافته
عنه أنك إذا صغرت غلمة رجعت إلى القياس نحو أغلمة))⁽⁶⁾.

وعده بعضهم من شواذ التصغير⁽¹⁾، وهو عند ابن النظم من مخالفا
القياس في التصغير، والرجوع فيه إلى التسماع وهو يحفظ ولا يقاس

1 - المصدر نفسه: 6/ 2398.

2 - بتغر: الكذب: 3/ 486.

3 - مجموع شعر العرب وهو مشتمل على ديوان روية بن العجاج، اغتنى بتصحيحه وترتيبه: وليد
بن ثور البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت: 120.

4 - ينظر: المقتضب: 2/ 279، والمفصّل: 4/ 270.

5 - ينظر: التذوق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جاز
القدر (1538هـ)، تحقيق: د. علي محمد الجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة -

بيروت: 3/ 382، والمصباح المنير: 1/ 123.

6 - شرح الشافية: 2/ 129.

عليه⁽²⁾، ويرى السيوطنى أنه قد يكون تلاسم تصغيران قياسي وثلاثا كصينية وعلمة، قالوا فيهما صينية وعلمة جريا على القياس؛ لأنهما جمعاً قلته، وجموع القلة تصغر على لفظها، وقالوا أصيبية وأعلمة شذوذاً، وكانهم صغروا أصيبية وأعلمة وإن لم يستعمل في الكلام⁽³⁾.

وارتأى الدكتور عبد الفتاح الحموز أن يفسر هذا الشذوذ بتحقيق أمن اللبس بين المفرد علمة بمعنى شهوة الضراب⁽⁴⁾، وعلمة جمعاً لنقلته، فكلاهما يصغر على غلظة على القياس، لذا عمدوا إلى أمن اللبس بتصغير علمة على أعلمة⁽⁵⁾.

وعزا الدكتور عبد الفتاح الحموز أيضاً تصغير صينية على أصيبية إلى تحقيق أمن اللبس بين المفرد والجمع فى حال التصغير، فتصغير صينية المفرد و صينية الجمع هو صينية فى القياس وهذا يوقع فى اللبس، لذا خرجوا بجمع صينية على أصيبية لتحقيق أمن اللبس⁽⁶⁾.

قال الجوهري: ((وقد أجمعت نقيض وراء، وهما يؤنثان ويصغران بالهاء؛ فديمة وورينة فديمة أيضاً وهما شاذان؛ لأن الهاء لا تلحق الرباعي فى التصغير. وقال فديمة اتجريب والحلم إننى أرى غفلات العيش قبل التجارب))⁽⁷⁾.

المؤنث - كما ذكرنا سابقاً - على ضربين: ثلاثى ورباعى، فالثلاثى يُعلم بتقدير اتناء فيه فى التصغير فإن زاد على ثلاثة أحرف كان تصغيره بغير هاء، مثل: زينب

1 - بنظر: تيليج فى علم العربية: 2/ 181. وشرح الشافية: 355/1.

2 - بنظر: شرح ابن تانظم على ألفية ابن مالك، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن

مالك (ت 686 هـ)، تحقيق: محمد باقر عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، 1420 هـ -

2000 م: 561.

3 - بنظر: جمع الجوامع: 2/ 279.

4 - بنظر: نجاج العروس: 33/ 176.

5 - بنظر: باب التصغير فى مقان النحو واللغة: 159.

6 - بنظر: المصدر نفسه: 156.

7 - الصحاح: 5/ 2008.

وزينب وتعل المانع هو طول الاسم بالحرف الرابع ولكن خرج عن هذه القاعدة تصغير فذام ووراء من الظروف المؤنثة على قديمة ووزينة. في حين نقل عن الكسائي جواز تذكير فذام ومما يقوي ما حكاه الكسائي ما قيل في تصغيره قديم⁽¹⁾. وذكر الأبهري أنه تم ترد اثناء فيه لطوله. فصل الطوز بدلا من تاء التانيث⁽²⁾. وأجاز ابن فارس تصغيره بالتاء على قديمة ومن غير التاء قديما⁽³⁾.

وحمل ابن سيده قديمة ووزينة على الشذوذ عما هو عليه استعمال الكثرة وتكر أنه جاء على الأصل المعروف كما جاء الفصوى عن ذلك نعلم ان الأصل في الدنيا والغياثا⁽⁴⁾ وهو عند الشاطبي نادر ونيس شاذ؛ إذ قال: ((والشذوذ هو الخروج والانفراء عن الجملة، فكأنه أشهر بأن ما تلحقه التاء شاذ عن القياس خارج عنه. وأما التدوير فراجع إلى معنى الفتنة من غير إشعار بخروج عن القياس، وكذلك قديمة وأخوانه غير خارجة عن مقتضى القياس من لحاق اثناء، فكان لفظ التدوير الذي لا يشعر بخروج عن القياس أنسب فيه...))⁽⁵⁾.

ويرى الجاريري أن إلحاق التاء بهما يحقق أمن التنس بين تصغير الظرف وغيره من الأسماء، فلو صغر فذام بمعنى المنك ووراء بمعنى ولد الولد، نجسء بالقياس فتصغيرهما بلا تاء. ولهذا أثبت اثناء في فذام ووراء الظرفين إزالة لهذا الوهم⁽⁶⁾. بل ويذهب خالك الأزهري إلى أن إلحاق اثناء في التصغير بفذام ووراء يحقق يحقق أمن التنس بين الظروف نفسها؛ لأن المؤنث قد يدل فعله على التانيث وإن تم بصغر ولم يكن فيه علامة التانيث في حين أن الظروف لا يخبر عنها بإخبار يدل على التانيث؛ لأنها ملازمة للظرفية، ولا بوصفها، ولا يعلم تانيثها بإعادة الضمير عليها

1 - ينظر: المعجم والسجط الأعظم: 322/6.

2 - ينظر: أسرار تعريبية: 316.

3 - ينظر: مقاييس اللغة: 65/5.

4 - ينظر: تخصص: 57/5.

5 - المقامد تشافية: 415/7.

6 - ينظر: مجموعة تشافية: 368/1.

قلو لم يدخلوا عليها انتهاء في التصغير لم يكن على تأنيبها دالة⁽¹⁾. وهذا يعني أن كل ما ورد من هذه الظروف ليست فيه علامة للتأنيب فهو على التذكير.

قال الجوهري: ((العشي والعشية: من صلاة المغرب إلى العتمة. تقول: لتيته عشي أمس وعشية أمس. وتصغير العشي عشيان على غير قياس مكبره، كأنهم صغروا عشيانا، والجمع عشياتك. وقيل أيضاً في تصغيره عشيشيانا، والجمع عشيشياتك. وتصغير العشية عشيشية، والجمع عشيشيات))⁽²⁾.

العشي والعشية آخر النهار، وقيل من زوال الشمس إلى طلوع الفجر؛ وقيل من صلاة الفجر إلى العتمة؛ صغروا العشي على عشيان والقياس عشس، ويرى الدكتور عبدالفتاح الحمور أنهم لجأوا إلى تصغير العشي على عشيان والقياس عشس تحقيقاً لأن ليس بين العشي بمعنى آخر النهار وبين العشو بمعنى قدح اللبن يشرب ساعة زروح الخمر أو بعدها، إذ يقتضي القياس التصغيري في كل منهما أن تصفران على عشس لذلك خصوا العشي بمعنى آخر النهار بزيادة (ان)، وصغروا العشو على عشس على القياس⁽³⁾.

وفرق الأزهري بين دلالة العشوة، وهو أول ظنمة الليل، وبين العشية من صلاة المغرب إلى العتمة فصغروا عشية على عشيشية، وذلك بإبدال من الياء الوسطى شين كل أن أصله عشية. وهو نادر عنده على غير قياس؛ وذكر أنه لم يسمع عشية في تصغير عشية؛ وذلك أن عشية تصغير العشوة، فأراد أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين تصغير العشوة بأن أخرجوا عشية عند التصغير على غير القياس، فسر

1 - ينظر: شرح التصريح: 2 / 581.

2 - الصحاح: 2426/6.

3 - ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت

817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط8، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر

والتوزيع، بيروت - لبنان، 1426 هـ - 2005 م : 1312. ويب: التصغير في مظان النحو

والنحو: 160.

حين أجاز التخييل تصغير عثنية عنى عثمنية، وعثيشية⁽¹⁾. ويرى ركن الدين الأسترآبادي أن عثنية هو التصغير القياسي لعثنية وعثيشية تصغير عثناة؛ لأن القياس يقتضى أن يضم أوله ويفتح ثانيه ثم تزداد باء التصغير، فيجتمع ثلاث باءات فتحدف الأخيرة⁽²⁾. ويرى ابن يعيش إن هذد الألفاظ مما استغنى فيها بتصغير مهمل، عن تصغير مستعمل، فكانهم صغروا نطقاً، ويريدون آخر، والمعنى فيهما واحد⁽³⁾.

وعلى الجاربردي لتصغير عثنية على عثيشية والقياس عثنية بأنه عند التصغير اجتمع ثلاث باءات، والقياس حذف الأخيرة كما في معية، فأبدلوا الباء الوسطى شينا إذ يهون عليهم زيادة الحرف من جنس العين كما سُمع خنيخوا عنكم من الظهيرة أي أبردوا وأصله خنيجوا بثلاث باءات أبدلوا من الوسطى خاء تنفرق بين فعزل وفعلل وخصن الخاء لأن في الكلمة خاء⁽⁴⁾.

التمحيث الثاني: تصغير الترخيم

هو تصغير الاسم بعد تجريد من الزائد. فيصغر الثلاثى الأصوز على (فَعِيْل)، ولا انتفات إلى اللبس ثقة بالقرائن، وإن كان الاسم مؤنثاً فيانتاء كخَيْبَةَ وسُوَيْدَةَ في جنس وسوداء، إنا نوصف المختص بالنساء كحائض وطائق؛ فيقال فر تصغيرهما: خَيْبِضُ وطَيْبِضُ من غير تاء، تكونه في الأصغر وصف مذكر، أي شخص حائض أو طائق.

أما الرباعي فيصغر على فَعِيْلُ: نحو: فَرِيْطِيسُ. ولم يكن لتصغير الترخيم إلا صيغتان وهما: فَعِيْلُ وفَعِيْلُ. ولا مجال في تصغير الترخيم تصوغ الاسم المجرد على

1 - ينظر: العين: 2/ 188، وتهذيب اللغة: 3/ 38، تسان: تعريب: 60/15 .

2 - ينظر: شرح التنقيح: 1/ 358.

3 - ينظر: شرح المنصن: 3/ 427.

4 - ينظر: مجموعة لثاقية: 76.

صيغة (فَعِيل) لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة؛ فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتويا على أحرف زائدة، وهذا مناقض لتصغير الترخيم⁽¹⁾.

والملاحظ أن الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التصغير الأصلي، وقد يكون اندفاع إليه: التوديد، أو التذليل؛ أو الضرورات الشعرية.

قال الجوهري: ((وتفسير رويد: مهلا. وتفسير رويدك: أمهل: لأن الكاف إنما تدخنته إذا كان بمعنى لفعّل دون غيره، وإنما حركت الدال لانقفاء الساكنين. ونصبته نصب المصادر، هو مصغر مأمور به؛ لأنه تصغير الترخيم من إرواد، وهو مصدر أروود بيروود))⁽²⁾.

ظاهر كلام الجوهري يقضي أن (رويد) الذي هو اسم الفعل تصغير (رود)؛ وأن (رويد) الذي هو المصدر تصغير إرواد تصغير ترخيم.

ورويد مصغر تصغير الترخيم؛ بحذف الزوائد؛ لأن أصله إرواد وهو مصدر الفعل الرباعي (أروود يروود) ثم صغر المصدر (إرواد) تصغير ترخيم بحذف زوائده فانتهي إلى رويد؛ ولأنك قالوا: رويدا بدل من قولهم: إروادا انتهى بمعنى أرواد؛ قال ابن سيده: ((وهذا مذهب سيويه في رويد، لأنه جعله بدلا من أرواد، غير أن رويدا أقرب إلى إرواد منها إلى أرواد؛ لأنها اسم مثل إرواد))⁽³⁾.

وذهب القراء إلى أن (رويد) تصغير (رود) - و(أرواد) المهمل، يقال: فلان يمشى على رويد، أي: على مهل؛ ومنه قول الشاعر⁽⁴⁾:

تكلأ لا تنظم البطحاء وظآئها

كأنها تملّ يمشى على

رود⁽⁵⁾

1 - ينظر: شرح تشافية: 1/ 2610، وشرح التصريح: 2/ 579.

2 - الصحاح: 2/ 479.

3 - المحكم وتمحيط الأعظم: 9/ 422.

4 - البيت نجحوج ظفري في شرح أشعار الهذليين، أبو سعيد أسكري، الحسن بن الحسين بن عبيد (توفي 275هـ). تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة: 872.

5 - ينظر: شرح المنفلوطي: 3/ 8.

وانكر أبو حيان الأندلسي عليه هذا القول قائلا: ((وهو تصغير «إرواد» تصغير ترخيم، لا تصغير «زود» بمعنى المهمل، خلافا للفراء في دعوات ذلك))⁽¹⁾.

وتابع ناظر الجيش الأندلسي في رأيه، إذ قال: ((وما نذكره ابصريون أولى لأن «رويدا» إذا كان تصغير «إرواد» كان موافقا للفعل الذي وضع موضعه وجعل اسما له وهو «أرود» ولو كان تصغير «زود» ثم يكن كذلك، ألا ترى أن الرود معناه: المهمل والترقى وليس فعل متعدي بهذا المعنى فيوضع تصغيره موضعه ويصير اسما له، وقاعله مستتر فيه في جميع الأحوال كسائر أسماء الأفعال))⁽²⁾.

قال الجوهري: ((وأبو قابوس: كنية النعمان بن المنذر بن المنذر ابن امرئ القيس بن عمرو بن عدى اللخمي، ملك العرب، وجعله النابغة أبا قيس للضرورة، فصغر تصغير الترخيم...))⁽³⁾.

قابوس بمعنى الرجل الجميل الوجه أحسن اللون⁽⁴⁾، وهو اسم أعجمي وهو بالفارسية (كاؤوس) وأبو قابوس كنية النعمان بن المنذر اللخمي ملك العرب فأعرب فقبض (قابوس) فوافق العربية وهو غير منصرف للتعمية والعجمة⁽⁵⁾.

ومنهم من جعل اشتقاقه من العربية فهو (فَاعُول) من القيس، والنقيس الشهاب من اتلر أو شعله منها وصغر تصغير ترخيم بأن حذف الألف والتاو وهو يريد

1 - ينظر: ارتشاف، تضريب: 5/ 2300.

2 - تمهيد القواعد بشرح سهل الغوند: 8/ 3854.

3 - الصحاح: 3/ 960.

4 - ينظر: تهذيب اللغة: 8/ 319.

5 - ينظر: جمهرة اللغة: 3/ 1326.

تضميمه⁽¹⁾، والحقيقة أن في ترك صرفه دلالة على أنه أعجمي، إذ لو كان من لفظ القيس لصرّف، كما لو سُمّي رجل يعاقول لصرقت⁽²⁾.

قال الجوهري: ((ويقال في الخصيتين المكروهتين: كَسِيرٌ وَغَوِيرٌ، وكلُّ غَيْرِ خَيْرٍ، وهو تصغيرُ أُعُورٍ مَرَحْمًا))⁽³⁾.

الأعور العرب تصغره تصغير ترخيم على غَوِيرٍ، ويقال للمكروهين: كَسِيرٌ وَغَوِيرٌ، وكلُّ غَيْرِ خَيْرٍ⁽⁴⁾.

أما التصغير الأصلي له فيما أن الواو وقعت عيناً في أعور وهي متحركة ففسر تصغيره وجهان: أحدهما: القلب والإدغام، وهو الكثير الجيد فيقال: أُعِيرَ، والأصل: أُعِيرُوا اجتمع الواو وياء، والأولُ منهما ساكن، فقلبت الواو ياء، وأدغمت في ياء التصغير، والثاني: الإظهار، فنقول: أُعِيرُوا⁽⁵⁾.

الخاتمة

1- عني معجم الصحاح بالمسائل اللغوية والصرفية التي تناوئها بعمق في معجمه، فكان المعجم مرجعاً لتلك المسائل التي تناوئتها في كتب الصرف والنحو، ومنها التصغير.

2- لقد كان الجوهري حريصاً على رصد الظواهر اللغوية والصرفية ومحاولة تفسيرها، وذكر آراء العلماء فيها، ثم الإيلاء برأيه على وفق ما انتهى إليه

1 - ينظر: الاستفاد، أبو بكر محمد بن الحسن بن زيد الأزدي (ت 321هـ)، ط1 تحقيق وشرح:

عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت - لبنان، [141 هـ - 1991 م: 366].

2 - ينظر: المعرب من الكلام الأعجمي عن حروف المعجم، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن تميم الجولاني (ت 540هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: خالد عبد القني محروق، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، [1971 م: 127].

3 - الصحاح: 2/ 761. ومن مظاهر هذا النوع أيضاً من تصغير الترخيم والتي ذكره الجوهري تصغير الخيس عن غينين، ينظر: تصحاح: 3/ 955.

4 - ينظر: تهذيب اللغة: 3/ 109.

5 - ينظر: شرح المفصل: 3/ 412، وشرح التامية: 1/ 230.

تفسيره لها، وبذلك شكّل المعجم مصدراً لمن جاء بعده من العلماء فسي الأخذ بهذه المسائل.

3- لتصغير أهمية كبيرة في معرفة أصول الكلمات، فالعلاقة وطيدة بين التصغير وجمع التكسير فهما من ولا واحد؛ إذ يرد كل منهما الحروف إلى أصولها.

4- إن الخلاقات الصرفية تفتح مجالاً واسعاً للبحث والإطلاع على الآراء المختلفة في القضية الواحدة؛ ويستدعي التدقيق في جوانب اللغة، والكشف عن آفاق لغوية جديدة.

5- تباينت مواقف القدماء حول ما جاء شاذاً في التصغير، فقد وصفوه تارة بالشذوذ، وتارة بالنادر، أو أنه جاء منبهة على الأصول المغيرة، أو لأمن التيسر إلى غير ذلك من الآراء.

6- لم يستعمل الجوهري مصطلح الشذوذ في المسائل التي اعتبرها الغمماً من الشواذ بل كان يستعمل مصطلحات أخرى كالتصغير على غير قياس مكبرد، وعلى غير قياس، ورواية عن العرب. وهذا يعني أن الشذوذ للصرف لا يخرى الخطأ. لأن هناك مسوغات استدعتها طبيعة الاستعمال اللغوي عند العرب ومن هذه المسوغات تحقيق أمن اللبس، والمسوغ اللهجي؛ واتحمل على التوهم أي ظنّ العربي أو تخبئه لشيء آخر، والتخفيف... الخ.

هذا ما ظهر لي بعد البحث في آراء الجوهري في التصغير؛ وفي الختام أسأل الله أن أكون قد وفقت إلى الصواب، وأن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم؛ وأن ينفع به من اطلع عليه ونظر فيه.

References

- Ibn Hisham Al-Lakhmi, Explanation Of Al-Fasih, 1988, 260.
- Muhammad Bin Al-Sari Bin Sahl Al-Nahwi, Fundamentals In Grammar, Al-Risala Foundation, Lebanon - Beirut, 1990, 41.

- _ Abdel-Sabour Shaheen, The Phonetic Approach To Arabic Structure: A New Vision in Arabic Morphology, Al-Resala Foundation, Beirut, 1980, 155.
- _ Abdul Qadir Bin Omar Al-Baghdadi, The Treasury Of literature And The Core Of The Door Oof Lisan Al-Arab, Al-Khanji Library, Cairo, 1997, 97.
- _ Abdul Rahman Bin Muhammad Bin Obaidullah Al-Ansari, Asrar Al-Arabiya, Dar Al-Arqam bin Abi Al-Arqam, 1999, 253.
- _ Abi Saeed Al-Hassan Bin Al-Hussein Al-Askari, Diwan Kaab Bin Zuhair, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, 1994, 35.
- _ Abu Abdul Rahman Al-Khalil Al-Farahidi, Al-Ain, Dar and Al-Hilal Library, 1990, 43.
- _ Abu Al-Fath Othman Bin Jinni Al-Mawsili, Al-Khasa'is, The General Egyptian Book Organization, 2008 , 234.
- _ Abu Al-Fath Othman Bin Jinni Al-Mawsili, Explanation Of The Book Of Al-Tasrif By Abi Othman Al-Mazni, Dar Revival of Old Heritage, 1954, 36.
- _ Abu Al-Fath Othman Bin Jinni Al-Mawsili, The Secret Of Arab Industry, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut-Lebanon, 2000, 216.
- _ Abu Al-Hasan Al-Mujashi'i, The Meanings Of The Qur'an, Al-Khanji Library, Cairo, 1990, 504.
- _ Abu Al-Hassan Ali Bin Ismail, The Arbitrator And the Greatest Ocean, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, 2000, 143.
- _ Abu Ali Al-Hassan Al-Farsi, the supplement, Riyadh University, Riyadh, 1981 , 109.
- _ Abu Al-Qasim Abd Al-Rahman Al-Suhaili, Results Of Thought In Syntax, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah - Beirut, 1992, 70.
- _ Abu Al-Qasim Mahmoud Bin Amr Bin Ahmed, Al-Mofassal In The Art Of Syntax, Al-Hilal Library - Beirut, 1993, 253.
- _ Abu Al-Qasim Mahmoud Bin Amr, The Basis Of Rhetoric, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 16, 1998.

- _ Abu Al-Qasim Omar bin Thabit Al-Thamani, Explanation Of Al-Tasrif, Al-Rushd Library, 1999, 479.
- _ Abu Al-Saadat Hebat Allah Bin Ali, Al-Amali Al-Shajaria, Al-Khanji Library, Cairo, 1992, 208.
- _ Abu Bakr Muhammad Bin Al-Hassan Bin Duraid, Derivation, Dar Al-Jeel, Beirut - Lebanon, 1991, 366.
- _ Abu Hayyan Al-Andalusi, Appendix And Complement, Dar Al-Qalam, 2009, 208.
- _ Abu Hayyan Muhammad Al-Din al-Andalusi, The Absorption of Beating from Lisan al-Arab, Al-Khanji Library in Cairo, 1998, 395.
- _ Abu Mansour Mahoub Bin Ahmed, The Arabized From Non-Arab Speech On The Letters Of The Lexicon, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut-Lebanon, 1971, 127.
- _ Abu Muhammad Badr Al-Din Al-Maliki, Clarification Of Purposes And Paths By Explaining The Millennium Of Ibn Malik, Dar al-Fikr al-Arabi, 2008, 118.
- _ Abu Muhammad Saeed Al-Nahwi, Al-Fusul In Arabic, Dar Al-Amal - Al-Risala Foundation, 1988, 63.
- _ Abu Nasr Ismail Al-Farabi, Al-Sihah Taj Al-Lughah And Sahih al-Arabiyyah, Dar al-Ilm Li'l Millions - Beirut, 1987, 1000.
- _ Abu Obaid Al-Qasim bin Salam Al-Harawi, Gharib Al-Hadith, General Authority for Amiri Printing Affairs, Cairo, 1984, 285.
- _ Abu Saeed Al-Sirafi Al-Marzban, Explanation Of The Book Of Sibawayh, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, Beirut - Lebanon, 2008, 166.
- _ Ahmed Bin Al-Hussein Bin Al-Khabbaz, Shining Direction, Dar Al-Salam for printing, publishing, distribution and translation - Arab Republic of Egypt, 2007, 563.
- _ Ahmed Bin Ali Al-Shafi'i, Fath Al-Bari Explanation Of Sahih Al-Bukhari, Dar Al-Ma'rifah - Beirut, 1996, 90.
- _ Ahmed Bin Faris Al-Razi, Standards Of Language, Dar Al-Fikr, 1979, 25.

- _ Ahmed Bin Muhammad Al-Masry, Irshad Al-Sari To Explain Sahih Al-Bukhari, Al-Kubra Al-Amiriya Press, Egypt, 1930, 77.
- _ Ali Bin Moamen Al-Ishbili, The Great Mut'a fi Al-Tasrif, Library of Lebanon, 1996, 67.
- _ Ali Bin Muhammad Al-Sharif Al-Jarjani, Definitions, Scientific Books House, Beirut - Lebanon, 1983, 60.
- _ Amr Bin Othman, Al-Kitab, Al-Khanji Library, Cairo, 1988, 419.
- _ Badr Al-Din Muhammad Ibn Al-Imam, Explanation Of Ibn Al-Nazim On The Millennium Of Ibn Malik, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 2000, 561.
- _ Bahaa Al-Din Bin Aqeel, Assistant To Facilitate Benefits, Umm Al-Qura University, Dar Al-Fikr, Damascus - Dar Al-Madani, Jeddah, 1990, 530.
- _ Hassan Bin Muhammad Bin Sharaf, Explanation Of Shafia Ibn Al-Hajib, Religious Culture Library, 2004, 857.
- _ Hussein Abbas Al-Rafaia, The Phenomenon Of Morphological Anomalies In The Arabic Morphology, Jarir House for Publishing and Distribution, Amman, 2006, 223.
- _ Ibn Malik Al-Ta'i Al-Jiani, Facilitating Benefits And Completing The Purposes, Dar Al-Kitab Al-Arabi for Printing and Publishing, 1967, 284.
- _ Khairuddin Bin Mahmoud Al-Zarkali, Al-Alam, Dar Al-Ilm for Millions, 2002, 313.
- _ Labeed Bin Rabia Bin Malik, Diwan Labeed bin Rabia Al-Amiri, Dar Al-Maarifa, 2004, 85.
- _ Majd Al-Din Abu Al-Saadat, The End In Gharib Al-Hadith And Athar, the Scientific Library - Beirut, 1979, 351.
- _ Majd Al-Din Abu Taher, Al-Muheet Dictionary, Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Beirut - Lebanon, 2005, 1312.

- _ Muhammad Al-Antaky, Al-Muheet In The Sounds Of Arabic, Its Grammar, And Its Morphology, Dar Al-Sharq Al-Arabi, Beirut, 21, 2008.
- _ Muhammad Bin Ahmed Bin Al-Azhari Al-Harawi, Refining The Language, Dar Revival of Arab Heritage - Beirut, 2001, 151.
- _ Muhammad Bin Al-Hassan, Explanation Of Shafia Ibn Al-Hajeb, Dar Al-Kutub Al-Alami, Beirut - Lebanon, 1975, 192.
- _ Muhammad Bin Muhammad Bin Abdul Razzaq Al-Husseini, Crown Of The Bride From The Jewels Of The Dictionary, Dar Al-Hidaya, 1995, 89.
- _ Muhammad Bin Yazid Bin Abdul-Akbar, Al-Muqtadab, The World of Books - Beirut, 1998, 241.
- _ Muslim Bin Al-Hajjaj Abu Al-Hassan, Sahih Muslim, Arab Heritage Revival House - Beirut, 1990, 1800.
- _ Mustafa Bin Muhammad Salim, The Mosque Of Arabic Studies, Al-Asriyyah Library, Sidon - Beirut, 1993, 95.
- _ Saeed Bin Ibrahim Al-Baghdadi, Masculine And Feminine, Al-Khanji Library, Cairo, 1983, 21.
- _ Salah Al-Din Khalil Bin Aybak Bin Abdullah Al-Safadi, Al-Wafi Al-Wafiyat, Dar Ihya al-Turath - Beirut, 2000, 69.
- _ Shihab Al-Din Mahmoud, The Spirit Of Meanings In The Interpretation Of The Great Qur'an And The Seven Muthani, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya - Beirut, 1998, 37.
- _ The Arabic Language Academy, A book On The Origins Of Language, the General Authority for Amiri Press Affairs, Cairo-Egypt, 1967, 154.
- _ Yaish Ben Ali, Explanation of The Detailed , Scientific Book House, Beirut - Lebanon, 2001, 114.

*The phenomenon of miniaturization in Al-Sahhah's dictionary of the essence (d. 393 AH),
a descriptive and analytical study*

Nabila Shukr Al- Maadhidy *

Abstract

Dictionaries can be regarded as important sources, wide fields, and tremendous linguistic prosperities as they contain items that represent outstanding heritage. This heritage offers to us a linguistic wealth in the different fields of language. With the passage of time, the dictionaries developed and they acquired a variety of forms, and different branches, so its importance increased.

This study deals with Asahah Dictionary of Al-Jauhari, one of the important Arabic linguists in the fourth century AH, as it includes many aspects such as linguistics, grammar, and morphology. This study focuses on Al-Jauhari's views on Diminution. Diminution is not just a change or modification in the structures and the formulas of the word, but it has many different connotations as humiliating, the reduction of number, approximating of time and place, endearment, and glorification. The scholars interested in the study of meanings through its construction and they invented special rules for this phenomenon which Al-Jauhari referred to it in his dictionary. This study aims to show this aspect focusing on Al-Jauhari's views and the views of other scholars in order to understand the issues of Diminution which would enrich the morphological study.

Key words: Al-Jauhari's , Asahah , Diminution , morphological.

*Asst. Prof./ Department of Arabic Language / College of Education / University of Kirkuk.